الأنواع والمصطلحات الحديثية التي تتداخل مع الحديث المقلوب

د. محمد بن عمر بازمول *

التعريف بالبحث:

موضوع البحث: بيان الأنواع والمصطلحات الحديثية التي تتداخل مع الحديث المقلوب، حيث قام الباحث برصد واستقراء علاقة التداخل الموجودة بينهما.

فبدأ ببيان أنواع العلاقات، ثم قدّم بين يدي ذكر الأنواع والمصطلحات تعريفاً موجزاً للحديث المقلوب، ثم ذكر الأنواع والمصطلحات الحديثية التي يوجد بينها وبين الحديث المقلوب علاقة تداخل، وسردها على أساس حروف المعجم.

وإجراء الدراسة بهذه الصورة من فوائده: إثراء موضوع البحث، وهو الحديث المقلوب الذي يعد من أهم أنواع علوم الحديث. ومن فوائده تحقيق فهم موضوعي عميق لعلوم الحديث عامة، ولهذا النوع الحديثي خاصة. ومن فوائده إبراز جهود علماء الحديث - رحمهم الله تعالى - في خدمة الحديث النبوي. وحماية جنابه من أن يدخل فيه ما ليس منه، إلى غير ذلك من الفوائد!.

ودراسة الأنواع الحديثية على أساس التفريع والتقسيم طريقة سلكها أهل العلم في تقريب مسائل المصطلح، وهي الطريقة التي سلكها الباحث هنا. إلا أنه عرض البحث على صورة مواد منفصلة، ورتبها ترتيباً معجمياً، تقريباً وتسهيلاً للتناول. والله الموفق.

* أستاذ مشارك في قسم الكتاب والسنة في كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، ولد في مكة المكرمة سنة (١٣٨٢هـ)، وحصل على درجة الماجستير من جامعة أم القرى سنة (١٤٠٩هـ). وعلى درجة الدكتوراه من الجامعة نفسها سنة (١٤١٤هـ) بتقدير ممتاز، وموضوع رسالته: «القراءات وأثرها في التفسير والأحكام»، وله عدد من البحوث المنشورة.

المقدمـــــة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد: فقد قمتُ بدراسة عن الحديث المقلوب، ولمست وجود تداخل بين الحديث المقلوب وأنواع ومصطلحات حديثية، رأيت من المفيد إفرادها في بحث خاص، هو هذا البحث الذي بين يديك، ومهدت له بتمهيد فيه أنواع العلاقات، ثم ذكرت بعده الأنواع والمصطلحات الحديثية التي تتداخل مع الحديث المقلوب، مرتباً لها على حروف المعجم، حيث أذكر النوع أو المصطلح ثم أبين محل التداخل وصورته! ذاكراً بين يدي ذلك تعريفاً موجزاً للحديث المقلوب.

راجياً أن يكون في هذه الدراسة فتح لباب جديد من أبواب البحث العلمي في المصطلح وعلوم الحديث، يسهل على طالب هذا العلم الشريف فهمه وحسن التصرف مع عبارات الأئمة فيه!.

سائلاً الله تبارك وتعالى أن يتقبله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يرزقني فيه القبول في الدنيا والآخرة، وأن يتقبل جميع عملي خالصاً لوجهه الكريم، وداعياً إلى سنة نبيه الرؤوف الرحيم ﷺ.

تمهيد: أحوال العلاقات

العلاقات الواقعة بين الأنواع والمصطلحات الحديثية لاتخرج عن الأحوال التالية[١]:

الحال الأولى: علاقة تباين. فالحديث الصحيح علاقته مع الضعيف علاقة تباين. والاتصال علاقته مع الانقطاع علاقة تباين، وهكذا...!.

الحال الثانية: علاقة تطابق. فيكون بين النوع والنوع تطابق أو بين المصطلح والمصطلح تطابق، ومن ذلك لفظ ثقة، يطابق عند الإطلاق لفظ عدل، ونوع المتصل يطابق نوع المسند على بعض تعاريفه، ونوع الشاذ يطابق الغريب الفرد على بعض تعاريفه، وهكذا!.

الحال الثالث: علاقة التداخل، وهي على وجهين:

الوجه الأول: أن يتضمن النوع الحديثي نوعاً حديثياً آخر ويدل عليه دون أن يقتصر عليه، وهذا يعبّر عنه بالعموم والخصوص المطلق، من ذلك أن كل شاذ معلل ولكن ليس كل معلل شاذاً! وكل مرسل منقطع لكن ليس كل منقطع مرسلاً! وكل سند غريب هو من حديث الآحاد، لكن ليس كل سند آحاد غريباً!.

الوجه الثاني: أن يتداخل أفراد النوع الحديثي مع نوع آخر، ويعبر عنه بالعموم والخصوص من جهة أو المقيد، فبعض المتصل صحيح أو حسن وليس كل متصل الإسناد كذلك! وبعض صور الحسن تتداخل مع الضعيف، وبعض صور المتصل تتداخل مع المرفوع، وهكذا...!.

وموضوع هذه الدراسة يتعلق بالحال الثالث على الوجهين، سائلاً الله تعالى التوفيق والهدى والرشاد السداد!.

ولعل من النكات المفيدة أن أذكر هنا أن طريقة التقسيم والتفريع في عرض مادة علوم الحديث مبنية على أساس التداخل بين الأنواع والمصطلحات الحديثية، في كثير من أوضاعها، وهذا ظاهر عند الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) رحمه الله في طريقته التي عرض بها أنواع علوم الحديث في رسالته «نخبة الفكر»، ومن قبله علاء الدين علي بن أبي الحرم

---

(١) انظر كشاف اصطلاحات الفنون ٢/١١٨، ٤/١٠٥.

القرشي المشهور بـ (ابن النفيس ت ٦٨٧هـ)، في كتابه: «المختصر في علم أصول الحديث»[١]، فهناك يذكر الأصل الجامع ثم يقسم ويفرع منه، فيحصل التداخل بين الفروع بالنسبة إلى أصلها الذي ترجع إليه وتجتمع عنده!.

الأنواع والمصطلحات الحديثية التي تتداخل مع المقلوب

قبل أن أذكر ما يتعلق بالأنواع والمصطلحات التي تتداخل مع المقلوب أقدم بين يدي ذلك تعريفاً موجزاً للحديث المقلوب، لغة واصطلاحاً، فأقول مستعيناً بالله:

تعريف المقلوب لغة واصطلاحاً

المقلوب لغة:

المقلوبَ: اسم مفعول من (قلب).

ومادة «ق.ل.ب» لها في اللغة أصلان صحيحان: أحدهما يدل على خالص شيء وشريفه، والآخر يدل على رد شيء من جهة إلى جهة، والأصل الثاني هو المراد هنا. ومنه: القليب: البئر قبل أن تطوى، وإنما سميت قليباً لأنها كالشيء يقلب من جهة إلى جهة، وكانت أرضاً فلما حفرت صار ترابها كأنه قلب فإذا طويت فهي الطوى ولفظ القليب مذكر. والحوّل القُلَّب: الذي يقلب الأمور ويحتال لها[٢].

والمقلوب اصطلاحاً:

عند استعراض تعاريف أهل المصطلح في تعريف المقلوب نقف على جملة من التعاريف الجامعة المانعة التي يصلح كل واحد منها أن يكون تعريفاً مختاراً، ومن ذلك:

ما نستخلصه من كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى من أن المقلوب: حقيقته إبدال من يعرف برواية بغيره، فيدخل فيه إبدال راو أو أكثر من راو حتى الإسناد كله، أو بتقديم أو تأخير أي في الأسماء كـ«مرة بن كعب» و«كعب بن مرة»، لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر. وقد يقع ذلك عمداً إما بقصد الإغراب أو بقصد الامتحان وقد يقع وهماً،

---

(١) طبع بدراسة وتحقيق د. يوسف زيدان، مطبوعات الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.

(٢) معجم مقاييس اللغة ٥/١٧.

فأقسامه ثلاثة وهي كلها في الإسناد، وقد يقع نظيرها في المتن وقد يقع فيهما جميعاً[١].

أو ما نستخلصه من تعريف السخاوي من أن: حقيقة القلب تغيير من يعرف برواية ما بغيره عمداً أو سهواً، أو أن يعطي أحد الشيئين مما جاء في متن الحديث ما اشتهر للآخر[٢].

أو ما نستخلصه من تعريف الشيخ زكريا الأنصاري من أن المقلوب: هو تبديل شيء بآخر في السند أو المتن[٣].

ومنه نعلم أن أركان القلب في الحديث هي التالية:

١- صرف وتحويل وتبديل للحديث عن وجهه. ٢- يكون في السند أو المتن، أو فيهما. ٣- يقع عمداً أو سهواً. ٤- صرف الحديث عن وجهه لا يكون مقلوباً إلا إذا كان فيه إبدال في السند أو المتن أو فيهما على صورة من الصّور التالية:

- القلب بإبدال الراوي المشهور بالسند بآخر في طبقته: وهذا قلب في الإسناد. ويسميه بعض أهل الحديث كما أشار ابن الجزري بـ«المركب»[٤].

- القلب بإبدال راو بآخر في السند مطلقاً: ومن صوره أن يكون الحديث من رواية الأكابر عن الأصاغر فيقلبه ويرويه على الجادة، أو أن يكون الحديث من باب المدبج في رواية الأقران فينقلب عليه وهذا قلب في الإسناد.

- القلب بالتقديم والتأخير ونحو ذلك في اسم الراوي في المسند: وهذا قلب في الإسناد. ويسميه ابن حجر بـ«المبدل»[٥]، فهو عنده «مقلوب مبدل».

- القلب بإعطاء أحد المذكورين في الحديث ما اشتهر للآخر: وهذا قلب في المتن. ويسميه ابن الجزري بـ«المنقلب». وقال السراج البلقيني (ت ٨٠٥هـ) رحمه الله: «يمكن

---

(١) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ٢/ ٨٦٤، نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ١٠١، ١٠٢ ونص في فتح الباري ٢/ ١٤٦ على أن القلب يقع تارة في السند، وتارة في المتن، كما قالوه في المدرج سواء..

(٢) انظر فتح المغيث ١/ ٣١٨، ٣٢٨.

(٣) انظر: فتح الباقي ١/ ٢٨٢، بتصرف.

(٤) الهداية مع شرحها الغاية ١/ ٣٤٠.

(٥) فتح المغيث ١/ ٣٢٨، الغاية شرح الهداية ١/ ٣٣٩.

أن يسمى ذلك بالمعكوس، فينبغي أن يفرد بنوع خاص ولكن لم أر من تعرض له»[١] .اهـ.

وتبع القاسمي رحمه الله[٢] ابن الجزري رحمه الله في اصطلاحه.

– القلب بجعل سند هذا الحديث لمتن الآخر ومتن الآخر لسند هذا الحديث. وهذا قلب في الإسناد عند الأكثرين، وقلب للمتن عند بعضهم، وهو في حقيقته مشترك بينهما[٣]. ويسميه ابن الجزري – كما سبق – بـ«المركب»، وتابعه على ذلك القاسمي.

وهذه الصور مشتملة على أقسام المقلوب.

فهو ينقسم باعتبار موضعه إلى قسمين:

– مقلوب في السند. – مقلوب في المتن.

وينقسم باعتبار تعمده أو عدمه إلى ثلاثة أقسام:

– القلب عمداً بقصد الإغراب. – القلب عمداً بقصد الامتحان. – القلب بغير قصد، وهماً وغلطاً.

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: عموم وخصوص مطلق، فكل مقلوب اصطلاحي مقلوب لغة ولا عكس.

إذ القلب في اللغة عام في كل صرف لأي شيء عن وجهه، وفي الاصطلاح عند المحدثين خاص بصرف الحديث عن وجهه على هيئة مخصوصة.

وبعد تحرير تعريف المقلوب، يتبين وجود تداخل بينه وبين بعض الأنواع والمصطلحات الحديثية في بعض صوره وفي بعض جوانبه، رأيت أن أجمعها وأسوقها في محل واحد.

وهذه الأنواع والمصطلحات هي التالية:

---

(١) محاسن الاصطلاح ص ٢٨٦.

(٢) قواعد التحديث ص ١٢٦، ١٣٢.

(٣) من هؤلاء: محمد محي الدين عبد الحميد في تعليقه على توضيح الأفكار ٢ / ١٠٠، والطحان في كتابه تيسير مصطلح الحديث ص١٠٨، وصاحب صقل الأفهام بشرح منظومة البيقونية ص١٦١.

والخطب في ذلك سهل! إذ الأمر كما قال ابن دقيق العيد في الاقتراح ص٢٣٦: «وقد يطلق المقلوب على اللفظ بالنسبة إلى الإسناد، والإسناد بالنسبة إلى اللفظ» ا.هـ.

وعدّ السماحي في غيث المستغيث ص٩٠، هذه الصورة من أمثلة القلب في المتن والسند جميعاً!.

١- الاتصال. ٢- الإحالة. ٣- الاختلاط. ٤- الاختلاف على الراوي. ٥- الإدراج. ٦- التدليس. ٧- التغير. ٨- التلقين. ٩- رواة وصفوا بالقلب في رُواة مخصوصين أو أحاديث مخصوصة أو أسماء مخصوصة أو نوع معين من القلب. ١٠- رواية الأكابر عن الأصاغر. ١١- رواية الحديث بالمعنى. ١٢- الرواية على الجادة. ١٣- الشاذ. ١٤- الغريب (الأحاديث الغريبة). ١٥- الفوائد (فائدة). ١٦- كثرة الخطأ. ١٧- الحديث المبدل. ١٨- المتروك. ١٩- المدبج (رواية الأقران). ٢٠- الحديث المركب. ٢١- الحديث المسروق (وصف الراوي بالسرقة). ٢٢- المشتبه المقلوب. ٢٣- المضطرب. ٢٤- الحديث المعضل والمنقطع والمرسل. ٢٥- المعكوس. ٢٦- المعلول. ٢٧- المقبول (الصحيح والحسن بنوعيهما). ٢٨- المنكر (منكر الحديث)، (في حديثه مناكير) (النكارة). ٢٩- المنقلب. ٣٠- الحديث الموضوع و (وصف الراوي بوضع الحديث).

وبيان هذه الأنواع والمصطلحات هو التالي:

١- الاتصال: وهو السماع. قال في البيقونية:

وما بسمعِ كلِّ راو يتصلْ إسنادُهُ للمصطفى فالمتصلْ

ومن أعلى صيغ الاتصال التصريح بالسماع، ويتداخل المقلوب مع الاتصال إذ قد ينقلب على الراوي السند فيوهم حصول السماع والسند بالعنعنة!.

وقد يقلب السند فيسرق السماع ويثبت اسمه، أو يرويه من سماع غيره، فيوهم سماعه، واتصاله.

وفي الرواة: إسماعيل بن أبي خالد الفَدَكي.

قال ابن أبي حاتم رحمه الله: «سمعت أبي يقول: إسماعيل بن أبي خالد الفَدَكي لم يدرك البراء. قلت: حدّث يزيد بن هارون عن سيّار عن يحيى بن أبي كثير عن إسماعيل بن أبي خالد الفدكي أن البراء بن عازب رضي الله عنه حدثه في الضحايا؟ قال: هذا وهم،

وهو مرسل» .اهـ[١].

قلت: ومعنى هذا أن الرواية انقلبت على أحدهم فرواه بصيغة السماع بين إسماعيل بن أبي خالد والبراء بن عازب، والحقيقة أنه لا سماع بينهما.

ومن هذا القبيل ما تراه في بعض الأسانيد من صيغة السماع بين راويين صرّح أهل العلم بأنه لم يقع بينهما! ولا ينبغي العدول عن تصريح أهل العلم لمجرد وقوع مثل هذا الأمر في الأسانيد، إذ يغلب على الظن عندها أن وقوع ذلك هو من قبيل القلب[٢].

وفي الرواة: سالم بن عبد الله الخياط، من أهل البصرة. ت.ق[٣].

قال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) رحمه الله: «يقلب الأخبار ويزيد فيها ما ليس منها ويجعل روايات الحسن عن أبي هريرة سماعاً، ولم يسمع الحسن عن أبي هريرة شيئاً. لا يحل الاحتجاج به»[٤].

قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) رحمه الله في كلامه عن المقلوب: «فمن فعل ذلك خطأ فقريب»!.

ومن تعمد ذلك وركب متناً على إسناد ليس له فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم ص٢٠، جامع التحصيل ص ١٤٦.

(٢) والقضية عندي مثل قضية إثبات الصحبة لراو جاء في سند من الأسانيد تصريحه بالنقل عن رسول الله ﷺ مع وجود تصريح الأئمة بأن هذا الراوي ليس بصحابي، فهل لنا أن نقول: هو صحابي لوقوع روايته عن الرسول ﷺ في هذا السند!! كذا الحال هنا في هذه الأسانيد التي يأتي فيها التصريح بالسماع بين راويين نص أهل العلم على عدم سماعهما من بعض، ويوضحه – إن شاء الله تعالى – أن تعلم أن العنعنة من غير المدلّس مع إمكان اللقاء محمولة على السماع، فاحتمال الوهم في قلبها بين راويين إلى صيغة صريحة بالتحديث وارد جداً، ويكشف وقوع القلب في ذلك تصريح الأئمة بعدم السماع بين الراويين، ومثل هذه القضية تتكرر كثيراً في كتب المراسيل، وانظر إن شئت تحفة التحصيل، في الترجمة الأولى منه، فإن فيه مثالاً لما نحن فيه، وقع في صحيح مسلم، مع التنبيه أن هذه العلة في الحديث الذي في صحيح مسلم غير مؤثرة في ثبوت المتن. والله الموفق.

(٣) سيتكرر في البحث عند تراجم الرواة الذين هم من رجال التقريب ذكر هذه الرموز، وهي مختصرات استعملها الحافظ ابن حجر للدلالة على من أخرج للراوي من أصحاب الكتب الحديثية الداخلة في نطاق التقريب، وقد أثبتها تبعاً له رحمه الله بحسب المعنى الذي يريده منها.

(٤) ترجمته في: المجروحين ١/٣٤٢، الكاشف ١/٤٢٢، التهذيب ٣/٤٣٩، التقريب ص٣٦٠، الجامع ١/٢٨١.

في حقه: فلان يسرق الحديث. ومن ذلك أن يسرق حديثاً ماسمعه فيدعي سماعه من رجل.

وإن سرق فأتى بإسناد ضعيف لمتن لم يثبت سنده فهو أخف جرماً ممن سرق حديثاً لم يصح متنه وركب له إسناداً صحيحاً، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء، فإن كان ذلك في متون الحلال والحرام، فهو أعظم إثماً، وقدتبوأ بيتاً في جهنم!.

وأما سرقة السماع وادعاء ما لم يسمع من الكتب والأجزاء فهذا كذب مجرد ليس من الكذب على الرسول ﷺ، بل من الكذب على الشيوخ ولن يفلح من تعاناه وقل من ستر الله عليه منهم. فمنهم من يفتضح في حياته. ومنهم من يفتضح بعد وفاته. فنسأل الله الستر والعفو ».اهـ[١].

ومن ذلك أيضاً: حصول القلب في صيغة الرواية بين أبي عثمان النهدي وبلال بن رباح رضي الله عنه، حتى أوهم حصول السماع بينهما!.

وصرّح أبو حاتم بإرسال رواية أبي عثمان عن بلال!

وهو ما جاء عن عاصم بن سليمان: أن أبا عثمان النهدي حدّثه «عن بلال: أن رسول الله ﷺ قال: لا تسبقني بآمين»[٢].

قال ابن حاتم رحمه الله: «سألت أبي عن حديث محمد بن أبي بكر المقدمي عن عباد ابن عباد المهلبي والصباح بن سهل عن عاصم الأحول عن أبي عثمان عن بلال أنه سأل النبي ﷺ قال: «لا تسبقني بآمين»؟

قال أبي: هذا خطأ رواه الثقات عن عاصم عن أبي عثمان: أن بلالاً قال للنبي ﷺ. مرسل[٣].

---

(١) الموقظة ص٦٠.

(٢) مستدرك الحاكم ٢/٤٧٨، تحت رقم ٨٢٨، والبيهقي في السنن الكبير ٢/٢٣. علق البيهقي الحديث من طريق شعبة عن عاصم به، وأسنده من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن فضيل عن عاصم به، وهذا اللفظ الذي ساقه خلاف ما في المسند ٦/١٥، ١٢، إذ لفظ المسند، أن قول: «لا تسبقني بآمين» من قول بلال رضي الله عنه، وليست من قول الرسول ﷺ!.

(٣) أي لم يأت فيه ما يشعر بسماع أبي عثمان من بلال، فليس فيه: «عن أبي عثمان عن بلال» إنما فيه: «عن أبي عثمان أن بلالاً قال للنبي ﷺ».

وفي هذا دليل على أن العنعنة من غير المدلس محمولة على السماع! وهذا هو المتقرر في المصطلح.

قلت: ماحال الصباح بن سهل؟

قال: شيخ مجهول، وعباد بن عباد صدوق». اهـ[١].

قلت: فالحديث منقطع لم يسمع أبو عثمان من بلال، وهذا ما ذكره أبو حاتم في الكلام السابق، وقاله ابن حجر أيضاً في قوله عن هذا الحديث: «أخرجه أبو داود[٢] من طريق أبي عثمان عن بلال أنه قال: «يا رسول الله لا تسبقني بآمين».

ورجاله ثقات. لكن قيل إن أبا عثمان لم يلق بلالا، وقد روي عنه بلفظ «أن بلالا قال» وهو ظاهر الإرسال، ورجحه الدار قطني وغيره على الموصول». اهـ[٣]

ففي إسناد هذا الحديث جاءت رواية فيها تصريح بالسماع بين راويين ولم يعرف الراوي عن الصحابي بالتدليس، وهو معاصر له، وأدرك زمانه! أعني رواية أبي عثمان النهدي عن بلال رضي الله عنه، وظاهر ذلك يدل على حصول الاتصال بينهما! وهذا ما صرح به ابن التركماني (ت ٧٤٥هـ) رحمه الله حيث قال: «أبو عثمان أسلم على عهد النبي عليه السلام وسمع جمعاً كثيراً من أصحابه عليه السلام، كعمر بن الخطاب وغيره، فإذا روى عن بلال بلفظ (عن) أو (قال) فهو محمول على الاتصال على ما هو المشهور عندهم». اهـ[٤].

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

قلت: كلامه رحمة الله عليه هو الأصل، لكن منعنا من البقاء عليه تصريح أبي حاتم بالانقطاع فيما نقلته لك قبل قليل!

وهنا يلفت الباحث النظر إلى أنه لا ينبغي الهجوم على الحكم باتصال السند بين راويين لمجرد ورود التصريح بالسماع بينهما قبل النظر في كتب المراسيل وكتب الجرح والتعديل وكتب العلل، فإن فيها كشف مثل هذه الدقائق، فإن لم يجد فيها الباحث نصاً يخالف ما وقع له في ظاهر السند حكم بحسبه على ما هو الأصل.

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ١/١١٦.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب التأمين وراء الإمام، حديث رقم ٩٣٧.

(٣) فتح الباري ٢/٢٦٣.

(٤) الجوهر النقي ٢/٢٣.

وكذلك عند ورود التصريح بالسماع بين راويين في سند ما، مع ورود تنصيص من الأئمة بعدم حصول السماع بينهما يعني أن ما وقع من التصريح بالسماع بيْن الراويين محل نظر كبير، وتردد في قبوله إذ يحتمل أن يكون من باب القلب![1].

فهذا الحديث قد وقع فيه القلب في موضعين:

الأول: في السند في صيغة الرواية بين أبي عثمان النهدي وبلال رضي الله عنه.

الثاني: في المتن حيث إن المحفوظ في رواية الحديث أن بلالاً هو الذي قال: «لا تسبقني بآمين»، فقلبت في هذه الرواية إلى أن الرسول هو الذي قال لبلال: «لا تسبقني بآمين»! وقد أفردت دراسة خاصة للأحاديث المقلوبة أسأل الله التوفيق والإعانة.

٢- الإحالة: هذه اللفظة رأيتها في كتب الجرح والتعديل يطلقونها بمعنى القلب، يقولون: فلان يحيل الحديث إذا كان يقلبه!.

وقال أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) رحمه الله: «أهل المدينة إذا كان حديث غلط يقولون: ابن المنكدر عن جابر،وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس يحيلون عليهما»[2].

وقال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله في ترجمة «حسن بن حسن الأشقر»: «وليس كل ما يروى عنه من الحديث فيه الإنكار يكون من قبله، وربما كان من قبل من يروي عنه لأن جماعة من ضعفاء الكوفيين يحيلون بالروايات على حسين الأشقر، على أن حسيناً هذا في حديثه بعض ما فيه»[3].

وفي الرواة: حبيب بن أبي حبيب .ق

قال عبد الله عن أبيه أحمد بن حنبل رحمهم الله: «ليس بثقة، قال: قدم علينا رجل

---

(١) وقد رأيت الألباني رحمه الله يراعي مثل ذلك انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/٣٥٧ - ٣٥٩، تحت الحديث رقم٩٤٧.

(٢) الكامل ٢/٥٢٧، في ترجمة ثابت البناني، ٤/١٦١٦، في ترجمة عبد الرحمن بن أبي الموال. ووقع في تهذيب التهذيب ٦/٢٨٢، (يحملون) بدلاً من (يحيلون)، والصواب ما أثبته!.

(٣) الكامل ٢/٧٧٢.

(أحسبه قال: من خراسان) كتب عنه كتاباً عن ابن أخي ابن شهاب عن عمه عن سالم والقاسم، فإذا هي أحاديث ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران، عن قاسم، وسالم. قال أبي: أحالها على ابن أخي ابن شهاب. قال أبي: كان يكذب، ولم يكن أبي يوثقه ولا يرضاه، وأثنى عليه شراً وسوءاً»[1].

وفي الرواة: محمد بن حميد الرازي. د.ت.ق.

قال صالح جزرة (ت٢٩٣هـ) (صالح بن محمد الأسدي الحافظ): «كنا نتهم ابن حميد في كل شيء ما رأيت أجرأ على الله منه. كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضها على بعض».

وقال: «كان كل ما بلغه من حديث سفيان يحيله على مهران، وما بلغه من حديث منصور يحيله على عمرو بن أبي قيس، وما بلغه من حديث الأعمش يحيله على مثل هؤلاء، وعلى عنبسة، ثم قال: كل شيء كان يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه فيه.

وقال في موضع آخر: كانت أحاديثه تزيد وما رأيت أحداً أجرأ على الله منه، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضها على بعض، وقال في موضع آخر: ما رأيت أحداً (أحدق)، بالكذب من رجلين: سليمان الشاذكوني، ومحمد بن حميد الرازي، كان يحفظ حديثه كله، وكان حديثه كل يوم يزيد»[2].

وفي الرواة: محمد بن عمر بن واقد الواقدي الأسلمي. ق.

قال يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) رحمه الله: «كان يقلب حديث يونس يغيره عن معمر ليس بثقة».

---

(١) ترجمته في: المجروحين ١/٢٦٥، الكامل ٢/٨١٨، المتروكين ١/١٨٩، الكاشف ١/٣٠٨، التهذيب ٢/١٨٠، التقريب ص٢١٨.

تنبيه: وقع سقط من كلام ابن عدي، في ترجمته من التهذيب، يعرف بمراجعة كلام ابن عدي في الكامل.

(٢) ترجمته في: المجروحين ٢/٣٠٣، المتروكين ٣/٥٤، الكاشف ٢/١٦٦، الكشف الحثيث ص٢٢٧، التهذيب ٩/١٢٧، التقريب ص٨٣٩، الجامع ٢/٤٧٠.

قال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول: «ما أشك في الواقدي أنه كان يقلبها يعني أحاديث وذكر منها حديث نبهان عن أم سلمة: «أفعمياوان أنتما» يقول: **يحيل** حديث معمر: يونس عن معمر»[١].

فالإحالة فيما سبق بمعنى القلب!.

قال يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧هـ) رحمه الله في سليمان بن عبد الرحمن التميمي الدمشقي: «كان صحيح الكتاب إلا أنه كان يحول فإن وقع فيه شيء فمن النقل وسليمان ثقة». اهـ[٢].

قال المعلمي رحمه الله معلقاً مبيناً معنى كلمة الفسوي: «يعني: أن أصول كتبه كانت صحيحة ولكنه كان ينتقي منها أحاديث يكتبها في أجزاء ثم يحدّث عن تلك الأجزاء، فقد يقع له خطأ عند التحويل فيقع بعض الأحاديث في الجزء خطأ فيحدث به ... ثم ذكر له حديثاً انقلب عليه». اهـ[٣].

فهنا قلب في حديث الراوي نتج عن التحويل!

٣- الاختلاط: هو ذهاب حفظ الراوي، فإن ذهب بعضه فهو تغير.

وقد يقع القلب من الراوي لما يختلط، أو يتغير حفظه وضبطه، وهنا يتداخل القلب مع التغير والاختلاط!

وفي الرواة: جرير بن حازم بن عبد الله بن شجاع الأزدي. ع. قال ابن مهدي (ت ١٩٨هـ) رحمه الله: «اختلط وكان له أولاد أصحاب حديث فلما أحسوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع منه في حال اختلاطه شيئاً». قال البخاري (ت ٢٥٦هـ) رحمه الله: «صحيح الكتاب إلا أنه ربما وهم في الشيء».

---

(١) ترجمته في: العلل لأحمد ٢/٢٣٩، ضعفاء العقيلي ٤/١٠٧، المجروحين ٢/٢٩٠، المتروكين ٣/٨٧، تهذيب الكمال ٣/١٢٥٠، الكاشف ٢/٢٠٥، الميزان ٣/٦٦٢، التهذيب ٩/٣٦٣، التقريب ص٨٨٢، الجامع ٣/٥٧.

(٢) التهذيب ٤/٢٠٨.

(٣) تعليق المعلمي على الفوائد المجموعة ص٤٣.

وقال: «ربما وهم في الشيء وهو صدوق».

قال أبو حاتم: «تغير قبل موته بسنة» قال الساجي (ت ٣٠٧هـ) رحمه الله: «صدوق حدّث بأحاديث وهم فيها، وهي مقلوبة». قال الدارقطني: «ثقة»[١].

وفي الرواة: عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الكوفي المسعودي. ٤. خت. قال ابن معين (ت ٢٣٣هـ) رحمه الله: «أحاديثه عن الأعمش مقلوبة، وعن عبد الملك أيضاً، وأما عن أبي حصين وعاصم فليس بشيء إنما أحاديثه الصحاح عن القاسم وعن عون». وقال ابن نمير (ت ٢٣٤هـ) رحمه الله: «ثقة واختلط بأخره». قال في التقريب: «صدوق اختلط قبل موته، وضابطه: أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط»[٢].

وفي الرواة: عبد الله بن عبد العزيز بن عبد الله بن عامر، الليثي من أهل المدينة، كنيته أبو عبد العزيز المدني. ق. قال ابن حبان: «كان ممن اختلط بأخرة، حتى كان يقلب الأسانيد وهو لا يعلم ويرفع المراسيل من حيث لا يفهم فاستحق الترك، وربما أدخل بينه وبين الزهري محمد بن عبد العزيز» قال في التقريب: «ضعيف واختلط بأخرة»[٣].

وفي الرواة: عبد الله بن واقد الحراني أبو قتادة مولى بني عمار، وقد قيل: مولى بني تميم (ت ٢٠٧هـ أو ٢١٠هـ). وقال عبد الله بن أحمد: قيل لأحمد: إن قوماً يتكلمون فيه؟ قال: لم يكن به بأس. فقلت: يقولون: إنه لم يكن يفصل بين سفيان ويحيى بن أبي أنيسه! فقال: لعله اختلط أما هو فكان ذكيّاً! فقلت: إن يعقوب بن إسماعيل بن صبيح ذكر أنه كان يكذب! فعظّم ذلك عنده جداً!! وقال: كان أبو قتادة يتحرى الصدق. وأثنى

---

(١) ترجمته في: الجرح والتعديل ٢/٥٠٥، الكامل ٢/٥٤٨، تهذيب الكمال ١/١٨٧، التهذيب ٢/٦٩، الكواكب النيرات ص١١١، الجامع ١/١٢٦.

تنبيه: وقع في ترجمته في التهذيب: «قال أبو نعيم: تغير قبل موته بسنة»، ولم أجدها عند غيره، ووجدتها من قول أبي حاتم في الجرح والتعديل، وكذا نقلها في تهذيب الكمال، والكواكب النيرات.

(٢) ترجمته في: الكاشف ١/٦٣٣، التهذيب ٦/٢١٠، التقريب ص٥٨٦، الجامع ٢/٧٥.

(٣) ترجمته في: المجروحين ٢/٨، الكامل ٤/١٤٧٣، الكاشف ١/٥٧٠، التهذيب ٥/٣٠١، التقريب ص ٥٢٣، الجامع ١/٤٨٧.

عليه وقال: قد رأيته يشبه أصحاب الحديث، وأظنه كان يدلس، ولعله كبر فاختلط. قال ابن حبان: «كان أبو قتادة من عبّاد أهل الجزيرة وقرائهم ممن غلب عليه الصّلاح حتى غفل عن الاتقان فكان يحدّث على التوهم فيرفع المناكير في أخباره والمقلوبات فيما يروي عن الثقات، حتى لا يجوز الاحتجاج بخبره. وإن اعتبر بما وافق الثقات من الأحاديث معتبر فلم أر بذلك بأساً من غير أن يحكم له أو عليه فيجرح العدل بروايته أو يعدّل المجروح بموافقته» اهـ، قال في التقريب: «متروك، وكان أحمد يثني عليه، وقال: لعله كبر واختلط وكان يدلس»[1].

وفي الرواة: عبيدة بن معتب أبو عبد الكريم. وقد قيل: أبو عبد الرحمن الضبي. خت.د.ت.ق. قال شعبة (ت ١٦٠هـ) رحمه الله: «أخبرني عبيدة قبل أن يتغير».

قال النسائي (ت ٣٠٣هـ) رحمه الله: «ضعيف وكان قد تغيّر». قال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) رحمه الله: «كان ممن اختلط بأخرة، حتى جعل يحدّث بالأشياء المقلوبة عن أقوام أئمة ولم يتميز حديثه القديم عن حديثه الجديد فبطل الاحتجاج به». قال في التقريب: «ضعيف واختلط بأخرة. وماله في البخاري سوى موضع واحد في الأضاحي»[2].

وفي الرواة: ليث بن أبي سليم بن زنيم الليثي. واسم أبي سليم: أنس (ت ١٤٣هـ).م مقروناً، ٤. قال البزار (ت ٢٩٢هـ) رحمه الله: «كان أحد العباد إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعلم أحداً ترك حديثه» قال ابن حبان: «كان من العباد ولكن اختلط في عمره حتى كان لا يدري ما يحدّث به، فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم كل ذلك كان منه في اختلاطه، وتركه يحيى القطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين». قال في

---

(١) ترجمته في: المجروحين ٢/٢٩، الكاشف ١/٦٠٥، التقريب ص ٥٥٥، الجامع ٢/٤٠.

تنبيه: ترجمته في الكاشف غير محررة.

(٢) ترجمته في: المجروحين ٢/١٧٣، الكاشف ١/٦٩٤، التهذيب ٧/٨٦، التقريب ص٦٥٥، الجامع ٢/١٧٥.

التقريب: «صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك»[١].

وفي الرواة: مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني من أهل الكوفة (ت٣ أو ١٤٤هـ). م متابعة (مقروناً). ٤. قال ابن حبان رحمه الله: «كان رديء الحفظ يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به». قال في التقريب: «ليس بالقوي وقد تغيّر في آخر عمره»[٢].

وفي الرواة: محمد بن جابر بن سيار اليمامي أبو عبد الله السحيمي من بني حنيفة أصله من اليمامة انتقل إلى الكوفة. د.ق. علق له ت. قال أبو حاتم (ت ٢٧٧هـ) رحمه الله: «ذهبت كتبه في آخر عمره وساء حفظه وكان يلقن. وكان ابن مهدي يحدث عنه ثم تركه بعد وكان يروي أحاديث مناكير». قال في التقريب: «صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه وخلّط كثيراً وعمي فصار يلقن ورجحه أبو حاتم (ت ٢٧٧هـ) على ابن لهيعة»[٣].

وفي الرواة: محمد بن عثمان بن أبي سويد. أبو عثمان الدراع. قال ابن عدي (ت ٣٦٥) رحمه الله: حدث عن الثقات مالم يتابع عليه، وكان يقرأ عليه من نسخة له ما ليس من حديثه عن قوم رآهم أو لم يرهم ويقلب الأسانيد عليه فيقرّبه». وقال: «كان أصيب بكتبه فكان يشبه عليه وأرجو أنه لا يتعمد الكذب. وأثنى عليه أبو خليفة لأنه عرفه في أيامه فسمع منه»[٤].

---

(١) ترجمته في: المجروحين ٢/٢٣١، المتروكين ٣/٢٩، الكاشف ٢/١٥١، التهذيب ٨/٤٦٥، التقريب ص٨١٨، الجامع ٢/٤١٣.

تنبيه: في الكاشف: «مات ١٣٨هـ»، وانظر كلام الأستاذ محمد عوامة في تحقيقه للتقريب.

(٢) ترجمته في: المجروحين ٣/١٠، الكاشف ٢/٢٣٩، التهذيب ١٠/٣٩، التقريب ص٩٢٠، الجامع ٢/٤٣١.

(٣) ترجمته في: المجروحين ٢/٢٧٠، المتروكين ٣/٤٥، الكاشف ٢/١٦١، التهذيب ٩/٨٨، التقريب ص٨٣١، الجامع ٢/٤٥٧.

تنبيه: وقع في المجروحين «بن يسار» وهوخطأ مطبعي، وفي المصادر الأخرى ما أثبته.

(٤) الكامل ٦/٢٣٠٥.

وفي الرواة: معاوية بن يحيى الصدفي الأطرابلسي كنيته أبو مطيع وأبو روح. قال أبو حاتم (ت ٢٧٧هـ) رحمه الله: «ضعيف في حديثه انكار. روى عنه هقل بن زياد أحاديث مستقيمة كأنها من كتاب، وروى عنه عيسى بن يونس وإسحاق بن سليمان أحاديث مناكير كأنها من حفظه».

قال ابن حبان: «منكر الحديث جداً. كان يشتري الكتب ويحدث بها ثم تغير حفظه فكان يحدث بالوهم فيما سمع من الزهري وغيره فجاء رواية الراوين عنه: إسحاق بن سليمان وذويه كأنها مقلوبة. وفي رواية الشاميين عن الهقل بن زياد وغيره أشياء مستقيمة تشبه حديث الثقات»[١].

وفي الرواة: يزيد بن ربيعة الرحبي الصنعاني من صنعاءِ دمشق، كنيته أبو كامل من أهل الشام. قال ابن حبان: «كان شيخاً صدوقاً إلا أنه اختلط في آخر عمره فكان يروي أشياء مقلوبة لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما وافق الثقات فهو معتبر به لقدم صدقه قبل اختلاطه من غير أن يحتج به»[٢].

وفي الرواة: يزيد بن أبي زياد،ويقال: يزيد بن زياد الشامي. ت.ق. قال الحاكم (ت٤٠٥هـ) رحمه الله: «يزيد بن أبي زياد كان يذكر بالحفظ فلما كبر ساء حفظه فكان يقلب الأسانيد يزيد في المتون ولا يميز»[٣].

وفي الرواة: يوسف بن أسباط بن واصل الشيباني (ت ١٩٥هـ). قال صدقة: «دفن يوسف بن أسباط كتبه فكان بعد تنقلب عليه فلا يجيء به كما ينبغي فاضطرب في حديثه روى عنه أبو الأحوص». قال البخاري (ت ٢٦٥هـ) رحمه الله: «كان قد دفن كتبه فكان لا يجيء بحديثه كما ينبغي». قال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله: «يوسف هذا عندي من أهل الصدق إلا أنه لما عدم كتبه كان يحمل على حفظه فيغلط ويشتبه عليه ولا

---

(١) ترجمته في: المجروحين ٣/٥، الكاشف ٢/٢٧٧، التهذيب ١٠/٢١٩، التقريب ص ٩٥٧، الجامع ٣/١٤٥.

(٢) ترجمته في: المجروحين ٣/١٠٤، الميزان ٤/٤٢٢، الجامع ٣/٣١٣.

(٣) ترجمته في: الكامل ٧/٢٧٢٩، الميزان ٤/٤٢٥، الكاشف ٢/٣٨٢، نصب الراية ١/٤٠٢، التهذيب ١١/٣٢٨، التقريب ص١٠٧٥، معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى للبيهقي ص ١٨٠.

يتعمد الكذب »[١].

٤ – الاختلاف على الراوي: قد يقع من الراوي رواية الحديث مرّة مقلوباً ومرة غير مقلوب، فهذا اختلاف على الراوي، وليس هو بشرط فيه، فقد يقع القلب من الراوي ابتداءً ويستمر عليه دون اختلاف عنه فيه!.

والاختلاف على الراوي تشترك فيه أنواع من علوم الحديث وهي:

الشاذ.	المصحف.
المنكر.	المحرف.
المحفوظ.	المقلوب.
المعروف.	زيادة الثقة.
المضطرب.	المزيد في متصل الأسانيد.

٥ – الإدراج: إما أن يكون في المتن وإما أن يكون في السند، فالإدراج في المتن: أن يدخل الراوي ماليس من متن الحديث فيه دون بيان أو فصل!.

قال ابن حجر: «المخالفة إن كانت واقعة بسبب تغيير السياق أي سياق الإسناد فالواقع فيه ذلك التغيير هو مدرج الإسناد وهو أقسام. وذكرها ثم قال: وأما مدرج المتن فهو أن يقع في المتن كلام ليس منه، فتارة يكون في أوله وتارة في أثنائه وتارة في آخره وهو الأكثر، لأنه يقع بعطف جملة على جملة أو بدمج موقوف من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرفوع كلام النبي ﷺ من غير فصل فهذا هو مدرج المتن.

ويدرك الإدراج بورود رواية مفصلة للقدر المدرج فيه، أو بالتنصيص على ذلك من الراوي، أو من بعض الأئمة المطلعين، أو باستحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك! » .اهـ[٢].

قلت: ويتداخل الإدراج في المتن مع المقلوب لما يدرج الراوي في الحديث شيئاً من

---

(١) ترجمته في: التاريخ الكبير ٨/٣٨٥، الجرح والتعديل ٩/٢١٨، الكامل ٧/٢٦١٤، الميزان ٤/٤٦٢ اللسان ٦/٣١٧، التهذيب ٩/٤٠٧.

(٢) شرح النخبة: نزهة النظر /العتر/ ص ٩٠ – ٩١.

عنده أو يتلقنه فيقلبه، كما أدرج يزيد بن أبي زياد في خبر رواه في رفع اليدين في الصلاة جملة تلقنها فقلبت معناه!.

قال أبو داود (ت ٢٧٥هـ) رحمه الله: «حدّثنا محمد بن الصباح البزاز حدثنا شريك عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء: أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم لا يعود»[١] هذا حديث مقلوب!

قال أبو عمر بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) رحمه الله: «وأما حديث البراء بن عازب في ذلك فإنه انفرد يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء فرواه عنه الثقات الحفاظ، منهم: شعبة والثوري وابن عيينة وهشيم وخالد بن عبد الله الواسطي، لم يذكر واحد منهم عنه فيه قوله: «ثم لا يعود»، وإنما قاله فيه عنه من لا يحتج به على هؤلاء.

وحكى ابن عيينة عنه أنه حدثهم به قديماً، وليس فيه: «ثم لا يعود».

ثم حدثهم به بعد ذلك، فذكر فيه: ثم لا يعود، قال: فنظرته فإذا ملحق بين سطرين، ذكره أحمد بن حنبل والحميدي عن ابن عيينة وذكره أبو داود. قال أبو عمر: المحفوظ في حديث يزيد بن أبي زياد، عن ابن أبي ليلى، عن البراء، كان رسول الله ﷺ: «إذا افتتح الصلاة رفع يديه في أول مرة». وقال بعضهم فيه: «مرة واحدة».

وأما قول من قال فيه: «ثم لا يعود»؛ فخطأ عند أهل الحديث». اهـ[٢].

قال ابن حجر: «اتفق الحفاظ على أن قوله: «ثم لم يعد» مدرج في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد». اهـ[٣].

فهذا حديث وقع فيه إدراج قلب معناه، ولذلك - والله أعلم - وصف الحاكم

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع، حديث رقم ٧٤٩، وأبو يعلى في مسنده ٣/٢٤٨، تحت رقم ١٦٩٠، والخطيب في كتابه الفصل للوصل ١/٣٧٣، تحت رقم ٣٧، وابن عبد البر في التمهيد (فتح المالك ٢/٤٨).

(٢) التمهيد فتح المالك ٢/٥١.

(٣) التلخيص الحبير ١/٢٢١.

رحمه الله يزيد بن أبي زياد بأنه يقلب الحديث!.

قال الحاكم (ت ٤٠٥هـ) رحمه الله: «يزيد بن أبي زياد كان يذكر بالحفظ فلما كبر ساء حفظه فكان يقلب الأسانيد ويزيد في المتون ولا يميز» اهـ[١].

ومن صور تداخل القلب مع الإدراج ما ذكره ابن الصلاح في قوله: «ومنها: أن يدرج في متن حديث بعض متن حديث آخر، مخالف للأول في الإسناد».

مثاله: رواية سعيد بن أبي مريم، عن مالك، عن الزهري، عن أنس: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تنافسوا..» الحديث. فقوله: «ولا تنافسوا» أدرجه ابن أبي مريم من متن حديث آخر، رواه مالك عن أبي الزناد، عن الأعرج عن أبي هريرة، فيه: «لا تجسسوا، ولا تحسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا». والله أعلم اهـ[٢].

قلت: فهنا يقال: انقلب على ابن أبي مريم الحديث فأدرج في حديث ما جاء في حديث آخر، فهو مدرج مقلوب.

أما الإدراج في السند، فمن صوره: أن يدخل ما يرويه بسند مع ما يرويه بسند آخر، ويسوقهما بسند واحد! فيدرج المتن بسند أحدهما، وهذه صورة مشتركة مع القلب! إذ يقال عن الحديث الآخر: إنه انقلب عليه فساقه بسند الحديث الآخر، فحصلت صورة القلب، فهو مدرج مقلوب.

قال ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) رحمه الله: «ومن أقسام المدرج: أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسناد، إلا طرفاً منه، فإنه عنده بإسناد ثان، فيدرجه من رواه عنه على الإسناد الأول، ويحذف الإسناد الثاني، ويروي جميعه بالإسناد الأول.

مثاله: حديث ابن عيينة وزائدة بن قدامة، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر: في صفة صلاة رسول الله ﷺ، وفي آخره: أنه جاء في الشتاء، فرآهم يرفعون أيديهم

---

(١) ترجمته في: الكامل ٧/٢٧٢٩، الميزان ٤/٤٢٥، الكاشف ٢/٣٨٢، نصب الراية ١/٤٠٢، التهذيب ١١/٣٢٨، التقريب ص١٠٧٥، معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى للبيهقي ص١٨٠.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص٨٨.

من تحت الثياب. والصواب: رواية من روى عن عاصم بن كليب بهذا الإسناد صفة الصلاة خاصة، وفصل ذكر رفع الأيدي عنه، فرواه عن عاصم، عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل بن حجر» اهـ[١].

٦- التدليس: إذا تعمد المدلس قلب اسم شيخه إما بالتقديم والتأخير ونحو ذلك فهذا تدليس الشيوخ، وهو من القلب! وهذا تداخل بين القلب والتدليس!.

وفي الرواة: محمد بن سعيد المصلوب .ت.ق. قال عبد الله بن أحمد بن سوادة: «قلبوا اسمه على مائة اسم وزيادة، قد جمعتها في كتاب» اهـ[٢]. قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) رحمه الله: «وقد غيّروا اسمه على وجوه ستراً له وتدليساً لضعفه». اهـ[٣].

وفي الرواة: مروان بن معاوية أبو عبد الله الفزاري الكوفي نزيل مكة .ع. قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: «كان مروان يغير الأسماء يعمّي على الناس كان يحدث عن الحكم ابن أبي خالد وإنما هو الحكم بن ظهير». وقال الدوري: سألت يحيى بن معين عن حديث مروان بن معاوية عن علي بن أبي الوليد، قال: هذا علي بن غزوان والله ما رأيت أحيل للتدليس منه». قال أبو عبيد سمعت أبا داود يقول: «مروان بن معاوية يقلب الأسماء. يقول: حدثني إبراهيم بن حصن، يعني أبا إسحاق الفزاري. وحدثني أبو بكر بن فلان عن أبي صالح، يعني أبا بكر بن عياش. يعني يسقط ما بينهما. وقيل له: مروان عن إسحاق بن حلحلة، فقال: إسحاق بن يحيى». قال في الميزان: «ثقة عالم صاحب حديث، لكن يروي عمن دبّ ودرج، فيستأنى في شيوخه» قال في التقريب: «ثقة حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ»[٤].

وقد سمى ابن عقدة قلب الحديث بأن يعطي سند هذا المتن لمتن الآخر، وسند الآخر

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص٨٧.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/٥٦٣.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/٥٦١.

(٤) ترجمته في: سؤالات أبي عبيد لأبي داود ١/٣٢٨، الميزان ٤/٩٣، الكاشف ٢/٢٥٤، التهذيب ١٠/٩٦، التقريب ص٩٣٢.

لمتن الأول سماه تدليساً!.

عن ابن عقدة، قال: «خرج أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) ويحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) وعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) إلى الكوفة إلى أبي نعيم فدلس عليه يحيى بن معين أربعة أحاديث فلما فرغوا رفس يحيى بن معين حتى أقلبه، ثم قال: أما أحمد فيمنعه ورعه من هذا، وأما هذا - يعني: علياً - فتحنيثه[1] يمنعه من ذلك، وأما أنت فهذا من عملك. قال يحيى: فكانت تلك الرفسة أحب إليّ من كل شيء»[2].

وإذا سرق الراوي حديث غيره مما لم يسمعه عن شيخه الذي سمع منه ورواه بصيغة توهم السماع عنه فهذا تدليس! وهنا تداخل القلب مع التدليس أيضاً!.

وفي الرواة: حميد بن الربيع بن حميد بن مالك الخزاز الكوفي. روى عن هشيم وابن عيينة وعنه محمد بن مخلد وجماعة. قال ابن معين: «كذاب».

وأحسن القول فيه أحمد بن حنبل. قال ابن أبي شيبة (ت ٢٩٧هـ): «أنا أعلم الناس بحميد بن الربيع، وهو ثقة لكنه شره يدلس». قال ابن عدي: «كان يسرق الحديث، ويرفع أحاديث موقوفة، وروى أحاديث عن أئمة الناس غير محفوظة عنهم».

وقال: «هو ضعيف جداً في كل ما يرويه». قال الدارقطني: تكلموا فيه بلا حجة. قال البرقاني رحمه الله: «عامة شيوخنا يقولون: ذاهب الحديث»[3].

وفي الرواة: خالد بن غسان بن مالك الدارمي، أبو عبس البصري. قال ابن عدي: «كتبت عنه بالبصرة، وكان أهل البصرة يقولون: إنه يسرق حديث أبي خليفة، فيحدث به، عن شيوخه. على أنهم لا ينكرون لأبي عبس لقاء هؤلاء المشايخ الذين يحدث عنهم،

---

(١) لعله يعني عبادته، من التحنث، والله أعلم!.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي ١/١٣٦، وساقها بسياق آخر في المجروحين ١/٣٣، وتاريخ بغداد ١٢/٣٥٣ - ٣٥٤، انظر: تداخل التلقين مع القلب!.

(٣) ترجمته في: الكامل ٢/٦٩٦، المتروكين ١/٢٣٨، الميزان ١/٦١١.

وحدث عن أبيه بحديثين باطلين وأبوه معروف لا بأس به». قال الدارقطني: «متروك يحدث بما لم يسمع»[١].

وفي الرواة: الربيع بن صبيح السعدي أبو بكر ويقال أبو حفص البصري، مولى بني سعد بن زيد مناة. خت. ت. ق. قال ابن سعد (ت ٢٣٠هـ) وابن معين والنسائي (ت ٣٠٣هـ) رحمهم الله: «ضعيف». قال أبو الوليد هشام بن عبد الملك الطيالسي (ت ٢٢٧هـ): «كان الربيع لا يدلس، وكان المبارك أكثر تدليساً منه». قلت: مراده - والله أعلم - أن الربيع كان يقلب أسماء الرواة وأسانيد الأحاديث فيظن تدليساً، وما هو بتدليس، وكان المبارك يتحقق فيه وصف التدليس أكثر من الربيع.

ويدل على نفي وصف التدليس عن الربيع، قول عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٠هـ): «المبارك [بن فضالة] عندي فوق [الربيع بن صبيح] فيما سمع من الحسن، إلا أنه ربما دلس». قلت: مفهوم هذا أن الربيع بن صبيح لا يدلس! ويؤكده أنه وصف بالقلب وهو يتداخل مع التدليس! قال عفان بن مسلم (ت ٢٦١هـ) رحمه الله: «أحاديثه كلها مقلوبة»[٢].

٧- التغير: هو ذهاب بعض حفظ الراوي لا كله لسبب ما، وهنا يتداخل القلب مع التغير فقد يقع القلب في حديث الراوي بعد تغيره لا قبله، وذلك إذا كان التغير طارئاً عليه.

وانظر بسط الكلام في تداخل نوع الاختلاط مع المقلوب.

٨- التلقين: هو أن يدخل في حديث الراوي ما ليس من حديثه إما عند القراءة عليه، أو في كتابه الذي يقرؤه أو بإذن بروايته عنه.

---

(١) ترجمته في: المجروحين ١/٢٧٧، الكامل ٣/٩١٥، المتروكين ١/٢٤٩، الميزان ١/٦٣٧، الجامع ١/٢١١.
تنبيه: وقع اسمه في المجروحين (الباري)، وفي سائر المصادر (الدارمي)، كما وقع تصحيف في ترجمته من المتروكين: «يسرق حديث أبي حذيفة»، وفي سائر المصادر: «أبي خليفة».

(٢) ترجمته في: المجروحين ١/٢٩٦، الكامل ٣/٩٩٢، الميزان ٢/٤١، الكاشف ١/٣٩٢، التهذيب ٣/٢٤٧، التقريب ص٣٢٠.

يفعل لقصد اختبار حفظ الراوي فإن أطاعه على القلب عرف أنه غير حافظ وإن خالفه عرف أنه ضابط[١]. وقد يفعل قصداً للإغراب!.

عن يحيى بن سعيد القطان (ت ١٩٨هـ) رحمه الله: «إذا كان الشيخ إذا لقنته قبل فذاك بلاء، وإذا ثبت على شيء واحد فذاك ليس به بأس»[٢].

وقال الحميدي رحمه الله: «مَنْ قبل التلقين ترك حديثه الذي لقن فيه وأخذ عنه ما أتقن حفظه إذا علم ذلك التلقين حادثاً في حفظه لا يعرف به قديماً. وأما من عرف به قديماً في جميع حديثه فلا يقبل حديثه ولا يؤمن أن يكون ماحفظه مما لقن»[٣].

والتلقين يتداخل مع المقلوب، إذ قد يقلب حديث الراوي أو بعضه ويلقنه لأحد الغرضين السابقين! من ذلك: عن بهز بن أسد العمي (مات بعد المائتين وقيل قبلها) وسأله حرميّ بن عمارة (ت ٢٠١هـ) عن أبان بن أبي عياش؟ فذكر له عن شعبة (ت ١٦٠هـ) رحمه الله أنه قال: «كتبت حديث أنس عن الحسن وحديث الحسن عن أنس، فدفعتها إلى أبان بن أبي عياش، فقرأها علي». فقال حرمي: «بئس ما صنع وهذا يحل؟!».

ومن ذلك: عن حماد بن سلمة (ت ١٦٧هـ) رحمه الله: «قلبت أحاديث على ثابت البناني فلم تنقلب، وقلبت على أبان بن أبي عياش فانقلبت»[٤].

ومن ذلك: قال خلف بن سالم: «حدثني يحيى بن سعيد، قال: قدمت الكوفة وبها ابن عجلان وبها من يطلب الحديث: مليح بن وكيع، وحفص بن غياث، وعبد الله بن إدريس، ويوسف بن خالة السمتي، فقلنا: نأتي ابن عجلان.

فقال يوسف بن خالد: نقلب على هذا الشيخ حديثه، ننظر تفهمه. قال: فقلبوا فجعلوا ما كان عن سعيد عن أبيه، وما كان عن أبيه عن سعيد، ثم جئنا إليه، لكن ابن

---

(١) النكت لابن حجر ٢/٨٦٦.

(٢) الكفاية ص١٤٩.

(٣) الكفاية ص ١٤٩، وانظر توجيه النظر ٢/٥٧٣ فقد نقل عن ابن حزم خلاف هذا التفصيل!! والحق ما ذكره الحميدي إن شاء الله تعالى.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وأدب السامع ١/١٣٦.

إدريس تورّع وجلس بالباب وقال: لا استحل، وجلست معه.

ودخل حفص، ويوسف بن خالد، ومليح، فسألوه فمر فيها، فلما كان عند آخر الكتاب انتبه الشيخ فقال: أعد العرض فعرض عليه، فقال: ما سألتموني عن أبي فقد حدثني سعيد به، وما سألتموني عن سعيد فقد حدثني به أبي، ثم أقبل على يوسف بن خالد، فقال: إن كنت أردت شيني وعيبي فسلبك الله الإسلام، وأقبل على حفص، فقال: ابتلاك الله في دينك ودنياك، وأقبل على مليح، فقال: لا نفعك الله بعلمك!.

قال يحيى: فمات مليح ولم ينتفع به، وابتلى حفص في بدنه بالفالج، وبالقضاء في دينه، ولم يمت يوسف حتى اتهم بالزندقة»[1].

ومن ذلك: قال أحمد بن منصور الرمادي: «كنا عند أبي نعيم نسمع مع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قال: فجاءنا يوماً يحيى ومعه ورقة قد كتبت فيها أحاديث من أحاديث أبي نعيم (يعني: الفضل بن دكين) وأدخل خلالها ما ليس من حديثه، وقال: أعطه بحضرتنا حتى يقرأ. وكان أبو نعيم إذا قعد في تيك الأيام للتحديث كان أحمد على يمينه ويحيى على يساره فلما خف المجلس ناولته الورقة، فنظر فيها كلها ثم تأملني ونظر إليها ثم قال – وأشار إلى أحمد –: أما هذا فآدب من أن يفعل مثل هذا، وأما أنت فلا تفعلن، وليس هذا إلا من عمل هذا، ثم رفس يحيى رفسة رماه إلى أسفل السرير، قل: علي تعمل، فقام إليه وقبله، وقال: جزاك الله عن الإسلام خيراً، مثلك من يحدث إنما أردت

---

(١) أخرجها الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص ٣٩٨ – ٣٩٩، وذكرها الذهبي (ت٧٤٨هـ) في ميزان الاعتدال ٣ / ٦٤٥، وقال: ومع كون ابن عجلان متوسطاً في الحفظ فقد ورد ما يدل على جودة ذكائه فروى أبو محمد الرامهرمزي... وذكر القصة ا.هـ، وساقها في سير أعلام النبلاء ٦ / ٣٢١، وقال: «فهذه الحكاية فيها نظر! وما أعرف عبد الله هذا (يعني: شيخ الرامهرمزي)، ومليح لا يدري من هو، ولم يكن لوكيع بن الجراح ولد يطلب أيام ابن عجلان، ثم لم يكن ظهر لهم قلب الأسانيد على الشيوخ، إنما فعل هذا بعد المئتين» ا.هـ. قلت: كذا قال يرحمه الله، وقد اعتمد القصة هو نفسه في الميزان كما رأيت، واعتمدها ابن حجر في النكت ٢ / ٨٧١ – ٨٧٢، والسخاوي في فتح المغيث ٢ / ٣٢٣، وقوله: «لم يكن ظهر لهم قلب الأسانيد على الشيوخ، إنما فعل هذا بعد المئتين»، لا يطابق الواقع فهذا شعبة (ت١٦٠هـ) وحماد بن زيد (ت١٦٧هـ) قد استعملوه، ثم التلقين قديم وصورته صورة القلب! فسبحان الله!.

أن أجربك »اهـ[1].

ومن ذلك: ما ذكره ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله حيث قال: «سمعت عدة مشايخ يحكون: أن محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا إلى مئة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها ومن البغداديين فلما أطمأن المجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحديث. فقال البخاري: لا أعرفه! فسأله عن الآخر فقال: لا أعرفه! فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه!.

فكان الفهماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: الرجل فهم! ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم!.

ثم انتدب رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة فقال البخاري: لا أعرفه! فسأله عن آخر: فقال: لا أعرفه! فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه! فلم يزل يلقي عليه واحداً بعد آخر حتى فرغ من عشرته والبخاري يقول: لا أعرفه!.

ثم انتدب إليه الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الآحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على :لا أعرفه!.

فلما علم البخاري أنهم قد فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا وحديثك الثاني فهو كذا والثالث والرابع على الولاء حتى أتى تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخر مثل ذلك، وردّ متون الأحاديث كلها إلى

---

(١) المجروحين ١/٣٣، وبنحوها في تاريخ بغداد ١٢/٣٥٣ - ٣٥٤. وانظر تهذيب التهذيب ٨/٢٧٤، والنكت لابن حجر ٢/٨٦٦، فتح المغيث ١/٣٢٣، وساقها بسياق آخر الخطيب في الجامع ١/١٣٦، انظر تداخل التدليس مع القلب!.

أسانيدها وأسانيدها إلى متونها! فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل»[١]!.

ومن ذلك: ما حكاه العماد ابن كثير قال: أتى صاحبنا ابن عبد الهادي إلى المزي، فقال له: انتخبت من روايتك أربعين حديثاً أريد قراءتها عليك، فقرأ الحديث الأول وكان الشيخ متكئاً فجلس، فلما أتى على الثاني تبسم، وقال: ما هو أنا ذاك البخاري!.

قال ابن كثير: فكان قوله هذا عندنا أحسن من ردّه كل متن إلى سنده»[٢].

ومن ذلك: أن يلقن الراوي شيئاً فيدرجه في الخبر فينقلب معناه، كما وقع ليزيد بن أبي زياد في خبر رواه في رفع اليدين انظر مصطلح (الإدراج).

٩- رواة وصفوا بالقلب في رواة مخصوصين أو أحاديث مخصوصة أو أسماء مخصوصة أو نوع معين من القلب:

هناك رواة وصفوا بالقلب في روايات معينة عن شيوخ معينين، أو في أحاديث مخصوصة، أو أسماء مخصوصة، أو نوع معين من القلب نص على ذلك أهل العلم، وهؤلاء يدخلون تحت نوع الاختلاط، والتغير، ولكني أفردتهم هنا لأهمية تميزهم، ومن هؤلاء:

١- إبراهيم بن عبد الله بن همام بن أخي عبد الرزاق. قال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) رحمه الله: «يروي عن عبد الرزاق المقلوبات الكثيرة التي لا يجوز الاحتجاج لمن

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٢٠، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٠٨.

تنبيه: رأيت بعض إخواننا يذهب إلى تضعيف هذه القصة بسبب جهالة مشايخ ابن عدي، وعندي أن هذا التضعيف غير مستقيم للأمور التالية:

- قال السخاوي رحمه الله في فتح المغيث ١/ ٣٢١، «ولا يضر جهالة شيوخ ابن عدي فيها، فإنهم عدد ينجبر بهم جهالتهم» ا.هـ.
- ولأنه لا يتعجب من حفظ البخاري لها وتيقظه لتمييز صوابها من خطئها لأنه في الحفظ بمكان، وشهد له بذلك، وبما هو أكثر منه، فهذا أمر متواتر معروف عنه رحمه الله، فلم تزد القصة في هذا الجانب شيئاً!.
- أن في أمثال هذه القصة يقول أهل العلم: إنها مما استفاض استفاضة تغني عن رواية الآحاد، وذلك - في مثل هذا - أثبت وأقوى مما رواه العدل الواحد، وقد تلقى العلماء هذه القصة بالقبول دون نكير منهم.

(٢) أشار إلى هذه القصة تلميذ الحافظ ابن كثير، الحافظ ابن الجزري في نظم الهداية وذكرها السخاوي في الغاية شرح الهداية ١/ ٣٤٠، وفي فتح المغيث ١/ ٣٢٢.

يرويها لكثرتها»[١].

٢- إبراهيم بن مسلم الهجري أبو إسحاق العبدي من أهل الكوفة .ق . قال المسندي عن سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ) : «إنه كان يضعفه» . وقال عبد الرحمن بن بشر عن سفيان بن عيينة : «أتيت إبراهيم الهجري، فدفع إليّ عامة كتبه، فرحمت الشيخ! وأصلحت له كتابه، قلت : هذا عن عبد الله وهذا عن النبيﷺ وهذا عن عمر»، قال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله : «وإبراهيم الهجري هذا حدّث عنه شعبة والثوري وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة المعنى، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبد الله وهو عندي ممن يكتب حديثه» . قال ابن حجر : «القصة المتقدمة عن ابن عيينة تقتضي أن حديثه عنه صحيح، لأنه إنما عيب عليه رفعه أحاديث موقوفة، وابن عيينه ذكر أنه ميّز حديث عبد الله من حديث النبيﷺ»[٢].

٣- جرير بن حازم بن عبد الله بن شجاع الأزدي . ع . قال ابن معين : ليس به بأس . فقيل له : يحدّث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير . فقال : ليس بشيء . هو عن قتادة، ضعيف . قال الساجي (ت ٣٠٧هـ) رحمه الله : «صدوق حدّث بأحاديث وهم فيها، هي مقلوبة» .

قال ابن عدي : «وقد حدّث عنه أيوب السختياني والليث بن سعد وله أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث، صالح فيه،إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي عنه أشياء لا يرويها غيره»[٣].

---

(١) ترجمته في : المجروحين ١ /١١٨، الكامل ١ /٢٧، المتروكين ١ /٤١، الميزان ١ /٤٢، اللسان ١ /٧٣.

(٢) ترجمته في : المجروحين ١ /٩٩- ١٠٢، الكامل ١ /٢١٤، الكاشف ١ /٢٢٥، التهذيب ١ /١٦٦، التقريب ص١١٦.

(٣) ترجمته في : الجرح والتعديل ٢ /٥٠٥، الكامل ٢ /٥٤٨، تهذيب الكمال ١ /١٨٧، التهذيب ٢ /٦٩، الكواكب النيرات ص١١١، الجامع ١ /١٢٦.

تنبيه : وقع في ترجمته في التهذيب : «قال أبو نعيم : تغير قبل موته بسنة»، ولم أجدها عند غيره، ووجدتها من قول أبي حاتم في الجرح والتعديل، وكذا نقلها في تهذيب الكمال، والكواكب النيرات.

٤- جويبر بن سعيد الأزدي، أبو القاسم البلخي. (جويبر) لقب. خد. ق. قال أحمد ابن حنبل: «ماكان عن الضحاك فهو أيسر، وما كان يسند عن النبي ﷺ فهو منكر»(١).

٥- الحسن بن أبي جعفر الجفري من أهل البصرة، واسم أبيه عجلان. ت. ق. قال ابن عدي (٣٦٥هـ) رحمه الله: «الحسن بن أبي جعفر له أحاديث صالحة وهو يروي الغرائب عن محمد بن حجادة»(٢).

٦- الحسن بن زريق الطهوي. قال ابن عدي: «لم أر له أنكر من حديث ابن عيينة عن الزهري عن أنس، الذي ذكرته فلا أدري وهم فيه، أو أخطأ أو تعمد! وسائر أحاديثه مقدار ما رواه مستقيمة»(٣).

٧- خالد بن يزيد. قال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) رحمه الله: «كان يقلب اسم عبد الرحمن بن حجيرة الأكبر أبو عبد الله فيقول: عبد الرحمن بن عبد الله بن حجيرة عن أبيه، وإنما هو عبد الله بن عبد الرحمن بن حجيرة عن أبيه»(٤).

٨- زيد بن الحباب بن الريان أبو الحسين، العُكْلي، كوفي. م. ٤. قال يحيى بن معين: «أحاديث زيد بن الحباب عن سفيان الثوري مقلوبة». قال ابن عدي: «زيد بن الحباب له حديث كثير وهو من أثبات مشايخ الكوفة ممن لا يشك في صدقه. والذي قاله ابن معين أن أحاديثه عن الثوري مقلوبة إنما له عن الثوري أحاديث تشبه بعض تلك الأحاديث، يستغرب بذلك الإسناد، وبعضه يرفعه ولا يرفعه، والباقي عن الثوري وعن غير الثوري مستقيمة كلها». قال في التقريب: «صدوق يخطيء في حديث الثوري»(٥).

---

(١) ترجمته في: المجروحين ١/٢١٧، الكاشف ١/٢٩٨، التهذيب ٢/١٢٣، التقريب ص٢٠٥، الجامع ١/١٣٧.

(٢) ترجمته في: المجروحين ١/٢٣٧، الكامل ٢/٧١٧، المتروكين ١/١٩٩، الكاشف ١/٣٢٢، التقريب ص٢٣٥، التهذيب ٢/٢٠٦، الجامع ١/١٦١.

(٣) ترجمته في: المجروحين ١/٢٤٠، الكامل ٢/٧٤٨.

(٤) بنحوه في مشاهير علماء الأمصار ص ١١٩.

(٥) ترجمته في: الكامل ٣/١٠٦٥، الميزان ٣/١٠٠، الكاشف ١/٤١٥، التهذيب ٣/٤٠٣، التقريب ص٣٥١.

ومن هؤلاء أيضاً:

أحمد بن الحسن بن أبان، زيد بن الحباب، سعيد بن داود الزنبري، سفيان بن حسين السلمي، سليمان بن عبد الرحمن التميمي، شعبة بن الحجاج، صالح بن أبي الأخضر، عاصم بن هلال، عبد الرحمن بن بديل، عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر، عبد الرحمن ابن أبي الموال، عبد الرحمن بن زيد العمي، عبد الرزاق بن عمر الدمشقي، عبد الله بن عبد العزيز الليثي، عبد الله بن محمد بن ربيعة المقدمي، عبيد الله بن أبي حميد الهذلي، عثمان بن معاذ بن أبي مسلم، عمر بن إسماعيل بن مجالد الكوفي، عمرو بن شعيب، عنبسة بن مهران، القاسم بن عبد الله بن عمر، قدامة بن محمد، محمد بن عقيل بن خويلد، محمد بن محصن العكاشي، محمد بن مصعب بن صدقة، مصعب بن سلام، معدى بن سليمان، نائل بن نجيح، هشام بن زياد، يحيى بن سعيد القرشي، يحيى بن صالح الأيلي، يحيى بن محمد بن قيس، يحيى بن ميمون، يزيد بن عبد الملك.

وقد أفردت الرواة الموصوفين بقلب الحديث أو سرقته بمعجم ترجمت فيه لهم تراجم مختصرة[1]، ولله الحمد والمنة!.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

١٠- رواية الأكابر عن الأصاغر: هذا النوع يتداخل مع المقلوب، إذ قد يتوهم وقع القلب في السند الذي وقعت فيه هذه الصورة، أعني رواية الأكابر عن الأصاغر.

قال السخاوي (ت ٨٠٢هـ) رحمه الله عند كلامه عن هذا النوع: «هو نوع مهم تدعو لفعله الهمم العلية والأنفس الزكية، ولذا قيل: لايكون الرجل محدثاً حتى يأخذ عمن فوقه ومثله ودونه.

وفائدة ضبطه: الخوف من ظن الانقلاب في السند مع ما فيه من العمل بقوله ﷺ: «أنزلوا الناس منازلهم»[2] وإلى ذلك أشار ابن الصلاح بقوله: ومن الفائدة فيه أن لا يتوهم

---

(١) وبلغت التراجم فيه أربعاً وسبعين وثلاثمئة ترجمة!.

(٢) الحديث علّقه مسلم في مقدمة صحيحه، بصيغة التمريض، فقال: «وقد ذكر عن عائشة...» كما أن مقدمة صحيحه ليست على شرطه، وأخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب في تنزيل الناس منازلهم، =

كون المروي عنه أكبر وأفضل، نظراً إلى أن الأغلب كون المروي عنه كذلك فتجهل بذلك

= حديث رقم٤٨٤٢، وأبو يعلى في مسنده ٨ / ٢٤٦، حديث رقم٤٨٢٦، وأبو الشيخ في كتاب الأمثال ص١٧١، تحت رقم٢٤١، وأبو نعيم في الحلية (تقريب البغية ٢ / ٤٧٧، تحت رقم٢٧٧٢)، أخرجه في المستخرج على صحيح مسلم ١ / ٨٩، تحت رقم٥٧، وأخرجه البيهقي في كتاب الآداب له ص١٩٤، تحت رقم ٣٢٢، جميعهم من طريق يحيى بن يمان عن سفيان، وسياقه كما عند أبي داود: « حدثنا يحيى بن إسماعيل وابن أبي خلف أن يحيى بن اليمان أخبرهم عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شبيب أن عائشة مر بها سائل فأعطته كسرة ومر بها رجل عليه ثياب وهيئة فأقعدته فأكل فقيل لها في ذلك فقالت: قال رسول الله ﷺ: « أنزلوا الناس منازلهم ».

قال أبو داود (ت٢٧٥هـ) رحمه الله عقب إخراجه: « وحديث يحيى مختصر قال أبو داود: ميمون لم يدرك عائشة » ا.هـ، وقال أبو نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ) رحمه الله في الحلية ٤ / ٣٧٩، « غريب من حديث الثوري عن حبيب، تفرد به يحيى بن يمان » ا.هـ.

وأخرجه البيهقي في الآداب ص١٩٤، تحت رقم(٣٢٣)، من طريق يحيى بن يمان عن سفيان عن أسامة بن زيد عن عمر بن مخراق، قال مر على عائشة رضي الله عنها رجل... »، وقال البيهقي عقبه: « فكان يحيى بن يمان رواه على الوجهين جميعاً » ا.هـ.

قلت: يحيى بن يمان قال في التقريب ص١٠٧٠: « صدوق عابد يخطيء كثيراً وقد تغير » ا.هـ. وقد أورده ابن الكيال في الكواكب النيرات ص٤٣٦، ولم يتميز ضبطه، بل قال أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) رحمه الله: « حدث عن الثوري (ت١٦١هـ) بعجائب... »، وروايته هنا عن سفيان الثوري!.

فللحديث ثلاث علل:

- الانقطاع بين ميمون وعائشة كما قال أبو داود رحمه الله، وقاله أبو حاتم (ت٢٧٧هـ) رحمه الله كما في كتاب المراسيل لابنه ص١٦٧.
- الخلل الواقع في رواية يحيى بن يمان عن سفيان ويخشى أن يكون هذا منها! خاصة أنه تفرد بالحديث عن الثوري كما قال أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ) رحمه الله.
- اضطراب يحيى بن يمان في روايته للحديث كما أشار إليه البيهقي.
- وعلة رابعة وهي تدليس ميمون بن أبي شبيب ذكر ذلك العراقي في التقييد والإيضاح ص٣٢٩، فعنعنته لا تقبل، ولو ثبتت معاصرته للسيدة عائشة رضي الله عنها!.

وعلة خامسة: وهي حبيب بن أبي ثابت كثير الإرسال والتدليس، وقد عنعن. وفي الطريق الثاني الذي أخرجه البيهقي من طريق أسامة بن زيد عن عمر بن مخراق عن عائشة، علة أخرى وهي ما أشار إليه ابن أبي حاتم =

منزلتهما» ا.هـ[١].

قلت: والقلب على هذا الوجه من صور القلب الإسنادي بإبدال راو بآخر في السند.

١١- رواية الحديث بالمعنى: يشترط في الراوي إذا روى بالمعنى أن يكون عالماً بما يحيل المعاني إليه من الألفاظ!.

فإذا لم يضبط ذلك فإنه يقع في قلب معاني الحديث.

قال عبد الله بن الزبير الحميدي رحمه الله: «ما الغفلة التي يرد بها حديث الرضا الذي لا يعرف يكذب؟ قلت: هو أن يكون في كتابه غلط فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه ويحدّث بما قالوا أو يغيره في كتابه بقولهم، لا يعقل فرق ما بين ذلك أو يصحف ذلك تصحيفاً فاحشاً **يقلب المعنى** لا يعقل ذلك، فَيُكَفّ عنه»[٢].

وهذا يتداخل مع قلب المتن!.

= في الجرح والتعديل ٦ / ١٣٥، «عمر بن مخراق روى عن رجل عن عائشة، روى عنه أسامة بن زيد سمعت أبي يقول ذلك» ا.هـ، وكذا قال ابن حبان في الثقات ٧ / ١٨١، وعده في أتباع التابعين. فروايته عن عائشة منقطعة! قال العراقي في التقييد والإيضاح ص٣٣٠: «وعلى هذا فلا يصح إسناده والله أعلم. ويحتمل أن الرجل الذي أبهمه عمر بن مخراق هو ميمون بن أبي شبيب فلا يكون له إلا وجه واحد، كما قال البزار» ا.هـ. قلت: هذا إذا سلم من اضطراب يحيى بن يمان!.

تنبيه: علق الحاكم في معرفة علوم الحديث ص٤٩، هذا الحديث قائلاً: «صحت الرواية عن عائشة أنها قالت: «أمرنا رسول الله أن ننزل الناس منازلهم»، ويبدو أن ابن الصلاح تابعه على هذا التصحيح، فقد قال في علوم الحديث (مع التقييد والإيضاح) ص٣٢٨: «وقد صح عن عائشة..». وتعقبه العراقي رحمه الله في التقييد والإيضاح ص٣٢٨ على ذلك فقال: «جزم المصنف بصحة حديث عائشة فيه نظر ...ا.هـ. في بحث ماتع كثير الفوائد فانظره غير مأمور! وقد حسنه السخاوي في المقاصد الحسنة ص٩٢ - ٩٣، حديث رقم(١٧٩)، نظراً لورود معناه عن عدد من الصحابة.

(١) فتح المغيث ٤ / ١٦٤.

(٢) الكفاية ص١٤٨.

١٢- الرواية على الجادة: هي أن يكون للحديث سند على غير الرواية المشهورة للراوي كأن يكون الحديث من رواية مالك عن سالم عن ابن عمر، فيقلبُه الراوي ويرويه على الرواية المشهورة لمالك فيجعله: مالك عن نافع عن ابن عمر!.

وقد يقع مثله في رواية الأكابر عن الأصاغر، فينقلب على الراوي على الجادة!

وأشار إلى ذلك التداخل بين المقلوب والرواية على الجادة الحافظ ابن حجر حيث قال: «وقد كان بعض القدماء يبالغ في عيب من وقع له ذلك، فروينا في مسند الإمام أحمد[٢] عن يحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ) أنه قال: حدث سفيان الثوري (ت ١٦١هـ) عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبيﷺ أنه قال: لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس. فقلت له: تعست يا أبا عبد الله (أي: عثرت) فقال: كيف هو؟ قلت: حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن سالم عن أبي الجراح عن أم حبيبة عن النبيﷺ فقال: صدقت.

وقد اشتمل هذا الخبر على عظم دين الثوري وتواضعه وإنصافه، وعلى قوة حافظة تليمذه القطان وجرأته على شيخه حتى خاطبه بذلك ونبهه على عثوره حيث سلك الجادة لأن جل رواية نافع هي عن ابن عمر، فكان قول الذي يسلك غيرها إذا كان ضابطاً أرجح» ا.هـ[١].

قلت: فالرواية المرجوحة هي المقلوبة، وهذا هو الشذوذ، ومقابلها المحفوظ!.

١٣- الشاذ: قال ابن حجر: «كل مقلوب لا يخرج عن كونه معللاً أو شاذاً لأنه إنما يظهر أمره بجمع الطرق واعتبار بعضها ببعض ومعرفة من يوافق ممن يخالف فصار المقلوب أخص من المعلل والشاذ، والله أعلم» ا.هـ[٣].

قلت: فهذا محل تداخل بين الشاذ والمقلوب، إذ مخالفة الراوي لغيره من الرواة ممن هم

---

(١) ١/٤٢٦.

(٢) نقله في فتح المغيث ١/٣٢٧ - ٣٢٨، وقال عقبه: «انتهى مع زيادة وحذف».

(٣) النكت لابن حجر ٢/٨٧٤.

أرجح منه يعد من الشذوذ، والراوي لما يقلب الحديث تقع روايته على هذه الهيئة فهو شاذ! وروايته مرجوحة والمحفوظ رواية الثقات غيره.

وقد تقع صورة الشاذ على هيئة الرواية على الجادة!

وانظر: المعلل!

١٤- الغريب (الأحاديث الغرائب): وذلك أن قلب الحديث قد يقع بقصد الإغراب وهذا تداخل بين المقلوب والغريب!.

قال الحاكم حينما تكلم في طبقات المجروحين: «الطبقة الثانية من المجروحين قوم عمدوا إلى أحاديث مشهورة عن رسول الله ﷺ بأسانيد معروفة ووضعوا إليها تلك الأسانيد فركبوها عليها لتستغرب تلك الأسانيد» ا.هـ[١].

قال ابن الصلاح في كلامه عن المقلوب: «هو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه» ا.هـ[٢].

قال السخاوي: «وربما يقصد بقلب السند كله الإغراب أيضاً إذ لا انحصار له في الراوي الواحد، كما أنه قد يقصد الامتحان بقلب راوٍ واحد» ا.هـ[٣].

وكثرة وقوع الأحاديث الغريبة في حديث الراوي عن المعروفين بما لا يعرف في حديثهم تُعْلِم بضعف ضبطه وخفته!.

عن عبد الرحمن بن مهدي قال: «قلب لشعبة: من الذي تترك الرواية عنه؟ قال: إذا أكثر عن المعروفين من الرواية ما لا يعرف» ا.هـ[٤].

وقال أحمد بن حنبل: «توهمت أن بقية لا يحدّث بالمناكير عن المشاهير فعلمت من أين أتي»[٥].

---

(١) المدخل إلى كتاب الإكليل ص٥٩.

(٢) علوم الحديث ص٩١.

(٣) فتح المغيث ١/٣٢٢.

(٤) المجروحين ١/٧٤، الكفاية ص١٤٢، وساقه في الكفاية ص١٤٥، بلفظ أتم من هذا!.

(٥) المجروحين ١/٧٣ - ٧٤.

ولما ذكر السخاوي، قلب الحديث وسرقته طلباً للإغراب بالنقل لكون المشهور خلافه، قال: «وللخوف من هذه الآفة كره أهل الحديث تتبع الغرائب» ا.هـ[١].

من ذلك: قال أحمد بن حنبل: «شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها»[٢].

قال زهير بن معاوية لعيسى بن يونس: «ينبغي للرجل أن يتوقى رواية غريب الحديث، فإني أعرف رجلاً كان يصلي في اليوم مائتي ركعة، ما أفسده عند الناس إلا رواية غريب الحديث...»[٣].

قال المعلمي رحمه الله: «وكثرة الغرائب إنما تضر الراوي في أحد حالين:

الأولى: أن تكون مع غرابتها منكرة عن شيوخ ثقات بأسانيد جيدة.

الثانية: أن يكون مع كثرة غرائبه غير معروف بكثرة الطلب.

ففي الحال الأولى تكون تبعة النكارة على الراوي نفسه لظهور براءة من فوقه عنها.

وفي الحال الثانية يقال: من أين له هذه الغرائب الكثيرة مع قلة طلبه؟ فيتهم بسرقة الحديث كما قال ابن نمير (ت ٢٣٤هـ) في أبي هاشم الرفاعي: «كان أضعفنا طلباً وأكثرنا غرائب». ا.هـ[٤].

قلت: في الرواة: محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي أبو هشام الرفاعي (ت ٢٤٨هـ) .م.ت.ق. قال ابن نمير رحمه الله: «كان أبو هشام يسرق الحديث». وروى أبو حاتم عن ابن نمير قال: «أضعفنا طلباً وأكثرنا غرائب»[٥].

---

(١) فتح المغيث ١/ ٣٢٠.

(٢) الكفاية ص١٤١.

(٣) الكفاية ص١٤٢ - ١٤٣.

(٤) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل ١/ ٩٩.

(٥) ترجمته في: الكامل ٦/ ٢٢٧٧، تاريخ بغداد ٣/ ٣٧٥، الميزان ٤/ ٦٨، الكاشف ٢/ ٢٣١، التهذيب ٩/ ٥٢٦، التقريب ص٩٠٩.

وفي الرواة: عبد الواحد بن زياد أبو بشر العبدي البصري، أحد المشاهير.خ.م. قال الذهبي: «احتجا به في الصحيحين وتجنبا تلك المناكير التي نقمت عليهُ! قال يحيى بن سعيد القطّان: ما رأيته يطلب حديثاً بالبصرة ولا بالكوفة قط، وكنت أجلس على بابه يوم الجمعة بعد الصلاة أذاكره حديث الأعمش لا يعرف منه حرفاً. قال الفلاس: سمعت أباداود قال: عمد عبد الواحد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها يقول: حدثنا الأعمش حدثنا مجاهد في كذا وكذا».هـ[١]. قال ابن حجر: «ثقة. في حديثه عن الأعمش وحده مقال» ا.هـ[٢]. قلت: كذا قال رحمه الله، فأطلق وجود المقال في حديثه عن الأعمش، مع أن البخاري ومسلماً قد أخرجا روايته عن الأعمش [٣]، وانفرد البخاري بالإخراج له من روايته عن الأعمش عن أبي صالح[٤]. كما انفرد مسلم بالإخراج له عن الأعمش عن مجاهد [٥]. وقد قال ابن حجر نفسه رحمه الله،متعقباً كلمة القطان: «هذا غير قادح، لأنه كان صاحب كتاب» ا.هـ[٦]. وهذا الجواب شامل لكل مرويات

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/٦٧٢.

(٢) التقريب ص٦٣٠.

(٣) أرقام الأحاديث التي أخرجها له البخاري (وقد استقرأتها من خلال برنامج صخر موسوعة الحديث) هي: (٢٦٧٣، ٢٥٠٩، ٢٣٨٦، ٢٣٥٨، ٢٢٥٢، ٢٠٦٨، ١٧٥٠، ١٧٠٢، ١٠٨٤، ٧٤٦، ٦٤٧، ٢٦٥، ٢٥٧، ١٢٥، ٢٩١٦، ٧٤٦٢، ٦٧٩٩، ٦٦٨٣، ٥٧٩٨، ٥٠٥٦، ٤٩٤٥، ٤٣٤٠، ٣٣٦٦، ٣٣٣٩، ٢٩١٨).
وأرقام الأحاديث التي أخرجها له مسلم هي التالية: (٢٩٢، ٣٦٨، ٥٢٠، ٦٩٥، ٧١٥، ١٦٠٣، ١٦٥٩).

(٤) أرقام الأحاديث التي أخرجها له البخاري من طريق عبد الواحد عن الأعمش عن أبي صالح، هي التالية: (٦٤٧،، ٢٣٥٨، ٣٣٩، ٦٧٩٩).

(٥) وأوردها متابعة في كتاب الطهارة باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، حديث رقم(٢٩٢)، وسياقه، قال مسلم: «حدثني أبو سعيد الأشج وأبو كريب محمد بن العلاء وإسحق بن إبراهيم قال إسحق أخبرنا وقال الآخران حدثنا وكيع حدثنا الأعمش قال سمعت مجاهداً يحدث عن طاوس عن ابن عباس قال: مر رسول الله ﷺ على قبرين فقال: أما إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله. قال: فدعا بعسيب رطب فشقه باثنين ثم غرس على هذا واحداً وعلى هذا واحداً ثم قال: لعله أن يخفف عنهما ما لم ييبسا. حدثنيه أحمد بن يوسف الأزدي حدثنا معلى بن أسد حدثنا عبد الواحد عن سليمان الأعمش بهذا الإسناد غير أنه قال: وكان الآخر لا يستنزه عن البول أو من البول».

(٦) هدي الساري ص٤٢٢

عبد الواحد، وتدخل فيها مروياته عن الأعمش دخولاً أولياً، لأنها هي موضوع كلام يحيى ابن سعيد! وقد توجه بعضهم[١] إلى حصر النكارة في مرويات عبد الواحد عن الأعمش عن مجاهد لكلمة أبي داود، وأنها هي التي تجنبها الشيخان! والواقع أن مسلماً أخرج له من هذه الطريق متابعة في موضع واحد، كما سبقت الإشارة إليه، فالجواب هو ما ذكره الحافظ، رحم الله الجميع. وعلى كل حال، فإن هناك أحاديث أنكرت على عبد الواحد[٢]، وقد تجنبها الشيخان، كما قال الذهبي رحمه الله، والمقصود هنا كلمة القطان فإنه أشار إلى نكارة بعض الأحاديث عند عبد الواحد داعماً كلامه بأمرين:

الأول: ما ذكره في قوله: « ما رأيته يطلب حديثاً بالبصرة ولا بالكوفة قط »!

الثاني: ما ذكره في قوله: « وكنت أجلس على بابه يوم الجمعة بعد الصلاة أذاكره حديث الأعمش لا يعرف منه حرفاً »!.

وجواب الحافظ يحصل به دفع الأمر الثاني، ويبقى الأول! وفيه غمز عبد الواحد بسبب ما في بعض حديثه من النكارة (الغرائب) مع عدم رؤيته يطلب الحديث بالكوفة والبصرة!.

١٥- الفوائد (فائدة): من الاصطلاحات التي تأتي في كلام أئمة الجرح والتعديل، ويقصدون بها الحديث الغريب، الذي جاء على غير الرواية المعروفة، أو الحديث النادر الذي عزّ وقلّ الوقوف على مثله.

قال المعلمي (ت١٣٨٥هـ) رحمه الله: « معنى الفوائد في اصطلاحهم: [هو ما يراه المحدّث في أحاديث الراوي و] يرى أنها لا توجد عند غيره » ا.هـ[٣].

قلت: ولما كان الغالب على مثل هذه الأحاديث الضعف والنكارة كان التعليم لها بكونها « فائدة » مشعراً بقوة احتمال ضعفها!.

---

(١) انظرالتعليق على الكاشف ١/ ٦٧٢.

(٢) لم يذكر العقيلي (ت٣٢٢هـ)، وابن عدي (ت٣٦٥هـ) رحمهما الله، في ترجمة عبد الواحد أبي بشر شيئاً مما أنكر عليه!.

(٣) تعليق المعلمي على الفوائد المجموعة ص٤٨٢، بتصرف وزيادة ما بين معقوفتين!.

قال أحمد بن حنبل: «إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: هذا حديث غريب، أو فائدة، فاعلم أنه خطأ أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدّث أو حديث ليس له إسناد، وإن كان قد روى شعبة (ت ١٦٠هـ) وسفيان (ت ١٦١هـ)، فإذا سمعتهم يقولون: هذا لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح» ا.هـ[١].

قلت: ومن هذا الخطأ الحديث ينقلب على الراوي سنداً أو متناً فيظن فائدة!.

وفي الرواة: «محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي القاضي أبو عبد الرحمن. خت.د٤». قال شعبة: «أفادني ابن أبي ليلى أحاديث فإذا هي مقلوبة»[٢].

١٦- كثرة الخطأ: وصف في الراوي يقتضي تضعيفه، وقد يترك حديثه بسببه فلم يعد صالحاً للتقوي! ومن صور الخطأ التي يقع فيها الراوي بسبب خفة ضبطه حتى يسوء حفظه أن يقلب الأحاديث فيجعل سند هذا الحديث للآخر، أو يبدل راوياً في السند بغيره وهكذا!.

١٧- الحديث المبدل: جاء عند الحافظ ابن حجر، حيث نقل أنه اصطلح على أن ما كان القلب فيه في الأسماء بتقديم أو تأخير فهو من المقلوب عنده، ويسميه بـ (المبدل)[٣]!.

١٨- المتروك: إذا كثرت مخالفة الراوي للثقات ولم تكد توافقها تركوا حديثه! ووصف بأنه (منكر الحديث)[٤]. بل قد يتهم الراوي بسبب ذلك!

ورواية المتهم بالكذب تسمى أيضاً بـ (المتروك)!

---

(١) الكفاية ص١٤٢.

(٢) ترجمته في: المجروحين ٢/٢٤٣، الميزان ٣/٦١٣، الكاشف ٢/١٩٧، التهذيب ٩/٣٠١، التقريب ص٨٧١.

(٣) فتح المغيث ٢/٣٢٨، الغاية شرح الهداية ١/٣٣٩.

(٤) النكت لابن حجر ٢/٦٧٥.

وقال السيوطي (ت ٩١١هـ) رحمه الله:

وسم بالمتروك فرداً تصب ... راو له متهمٌ بالكذبِ

أو عرفوه منه في غير الأثرْ ... أو فسق أو غفلة أو وهم كثرْ[١]

وانظر: (المنكر).

١٩- المدبج (رواية الأقران): والأقران هم من تماثلوا أو تقاربوا في الأخذ عن الشيوخ، وفي السن غالباً[٢]. وقال ابن حجر: «فإن تشارك الراوي ومن روى عنه في أمر من الأمور المتعلقة بالرواية مثل السن واللقي والأخذ عن المشايخ فهو النوع الذي يقال له: رواية الأقران، لأنه حينئذ يكون راوياً عن قرينه!» ا.هـ[٣].

قال السخاوي: «وهو نوع مهم، وفائدته ضبط الأمن من ظن الزيادة في الإسناد أو إبدال الواو بعن إن بالعنعنة» ا.هـ[٤].

وإبدال «الواو» بـ«عن» هو قلب في السند، فيكون السند مثلاً من رواية مالك عن ابن جريح عن الزهري، فيظن السند: مالك وابن جريح عن الزهري، فتبدل (عن) بالواو، لأنهما أقران! فهذا قلب في صيغ التحمل بين الرواة في السند!

وهناك قلب آخر، وهو ما يقع في التدبيج:

قال أبو موسى المديني (ت ٥٨١هـ) رحمه الله: «من الأسانيد التي روى قلبها وعكسها يلحق بما تقدم من نوعه، وهو رواية مالك بن أنس عن سفيان الثوري عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح ثم ساقها ثم قال: رواية ابن جريح عن سفيان الثوري عن

---

(١) ألفية السيوطي ص٤١، وانظر توجيه النظر٢/ ٥٧٤.

(٢) علوم الحديث (مع التقييد والإيضاح) ص٣٣٣.

(٣) نزهة النظر ص١٢٤، وانظر فتح المغيث ٤/ ١٦٨.

(٤) فتح المغيث ٤/ ١٦٨.

(٥) اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف ص١٢٠ - ١٢١، تحت رقم ١٩١ - ١٩٢.

مالك، ثم ساقها » ا.هـ[٥].

قال صاحب المصباح في علوم الحديث[١]: « ومن هذا النوع من التدبيج نوع ينقلب مع كونه مستوياً في جميع الأمور المذكورة أن يفرق بينه وبين المقلوب الذي سبق بيانه في أنواع الحديث الضعيف. وهذا النوع عجيب وطريف، مثاله: رواية مالك عن سفيان الثوري عن عبد الملك بن جريج، ورواية عبد الملك بن جريج عن سفيان الثوري عن مالك بن أنس! » ا.هـ.

٢٠- الحديث المركب: اصطلح بعض أهل الحديث على تسمية الحديث إذا كان مشهوراً براو فجعل مكانه راوياً آخر أن يسميه بـ (المركب)!.

واصطلح ابن الجزري على تسمية الحديث الذي جعل اسناده لمتن آخر ومتنه لسند آخر بـ (المركب)!

فهنا معنيان لمصطلح واحد، وقد أشار إلى ذلك ابن الجزري في منظومته الهداية في علم الرواية، حيث يقول:

والخبر المقلوبُ أن يكون عَنْ ... سالم يأتي نافع ليُرْغَبَنْ

وقيل فاعل هذا يسرقُ ... ثم مركبٌ على ذا أطلقوا

قلت: وعندي أنه الذي وضعْ ... إسناد ذا لغيره كما وقعْ

للحافظ البخاري في بغدادِ ... والمزي أيضاً بابن عبد الهادي[٢]

ومن أهل الحديث الذين استعملوا كلمة: يركب الأسانيد، أو سمّى فاعل ذلك: (مُركِّب)، أو قال: يركب متناً على إسناد، أو قال: هذا حديث مركب:

---

(١) ص ٢٤٠. وانظر الوسيط في علوم ومصطلح الحديث ص٥٥٣.

تنبيه: وجدت رواية ابن جريج عن الثوري عن مالك عند الشافعي في مسنده (ترتيب السندي) ٢ / ١١١، وقد ذكرها السيوطي في رسالته الفانيد في حلاوة الأسانيد ص٥٥، ووجدت رواية مالك عن الثوري عن ابن جريج، أخرجها أبو موسى المدني (ت٥٨١هـ) في كتابه اللطائف ص١٢٠- ١٢١، تحت رقم ١٩١- ١٩٢. ،انظر تدريب الراوي ٢ / ٢٤٨.

(٢) الهداية في علم الرواية، مع شرحها الغاية للسخاوي ١ / ٣٣٩ - ٣٤٣.

فضلك الرازي (ت ٢٧٠ هـ) رحمه الله: قال أبو أحمد العسال: سمعت فضلك الرازي يقول: دخلت على محمد بن حميد وهو **يُركِّب** الأسانيد على المتونَ[١].

ابن شاهين (٣٨٥هـ) رحمه الله، وذلك أن في الرواة: عبد الرحمن بن عثمان بن أمية ابن عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي أبو بحر البكراوي. د. ق. قال أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) رحمه الله: «طرح الناس حديثه». قال ابن المديني (ت ٢٥٦هـ) رحمه الله: «ذهب حديثه» قال أبو داود (ت ٢٧٥هـ) رحمه الله: «تركوا حديثه». قال البخاري (ت ٢٥٦هـ)رحمه الله: «لم يتبين لي طرحه»[٢] قال ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) رحمه الله مفسراً كلمة الإمام أحمد بن حنبل: «طرح الناس حديثه»: «وهذا الكلام من أحمد بن حنبل في أبي بحر شديد وإذا طرح حديث الإنسان كان أشد من الضعيف والمضطرب. ولا يطرح إلا **حديث المُركِّب** والوضاع للحديث ونحو ذلك، ولا يخرج في الصحيح»[٣].

وجاء في كلام الذهبي (ت ٧٤٨هـ) رحمه الله في كلامه عن المقلوب: «فمن فعل ذلك خطأ فقريب!

ومن تعمّد ذلك **وركَّب** متناً على إسناد ليس له فهو سارق الحديث، وهو الذي يقال في حقه: فلان يسرق الحديث. ومن ذلك أن يسرق حديثاً ما سمعه فيدعي سماعه من رجل.

وإن سرق فأتى بإسناد ضعيف لمتن لم يثبت سنده فهو أخف جرماً ممن سرق حديثاً لم يصح متنه وركب له إسناداً صحيحاً، فإن هذا نوع من الوضع والافتراء، فإن كان ذلك في

---

(١) انظر ترجمة محمد بن حميد في: المجروحين ٢/٣٠٣، المتروكين ٣/٥٤، الكاشف ٢/١٦٦، الكشف الحثيث ص٢٢٧، التهذيب ٩/١٢٧، التقريب ص٨٣٩، الجامع ٢/٤٧٠.

(٢) ترجمته في: المجروحين ٢/٦١، الكامل ٤/١٦٠٥، المتروكين ٢/٩٧، الكاشف ١/٦٣٦، التهذيب ٦/٢٢٦، التقريب ص٥٩٠، الجامع ٢/٧٨.

تنبيه: وقع في المجروحين اسمه هكذا: «عبد الرحمن بن عثمان بن أبي أمية»، وما أثبته في التهذيب والتقريب.

(٣) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، لابن شاهين ص١١٠.

تنبيه: وقع في المجروحين اسمه هكذا: «عبد الرحمن بن عثمان بن أمية»، وما أثبته في التهذيب والتقريب.

(٤) الموقظة ص٦٠.

متون الحلال والحرام، فهو أعظم إثماً، وقد تبوأ بيتاً في جهنم» ا.هـ[٤].

وجاء في كلام الحافظ ابن كثير في كتابه البداية والنهاية عند ذكره أحداث سنة أربعين من الهجرة، قال: «قال ابن عساكر: أنبأنا أبو يعلى ثنا المقري أنا أبو نعيم الحافظ أنا أبو أحمد الغطريفي ثنا أبو الحسين بن أبي مقاتل ثنا محمد بن عبيد بن عتبة حدثنا محمد بن علي الوهبي الكوفي ثنا أحمد بن عمران بن سلمة وكان ثقة عدلاً مرضياً ثنا سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: «كنت عند النبي ﷺ فسئل عن علي فقال: قسمت الحكمة عشرة أجزاء أعطي علي تسعة والناس جزءاً واحداً».

وسكت الحافظ ابن عساكر على هذا الحديث ولم ينبه على أمره وهو منكر بل موضوع مُرَكّب على سفيان الثوري بإسناده قبح الله واضعه ومن افتراه واختلقه» ا.هـ.

وجاء في كلام غيرهم، وإنما ذكرت هذا دون استقراء!

٢١- الحديث المسروق (وصف الراوي بالسرقة): صورته أن يعمد إلى متن مشهور براو كسالم فيبدله بواحد نظيره في الطبقة كنافع، يفعل ذلك كذباً!.

قال ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ) رحمه الله عن هذا: «قد يطلق على راويه أنه يسرق الحديث»[١].

قال الذهبي: «من تعمد... وركب متناً على إسناد ليس له فهو سارق الحديث وهو الذي يقال في حقه: فلان يسرق الحديث، ومن ذلك أن يسرق حديثاً ما سمعه فيدعي سماعه من رجل» ا.هـ[٢].

وقال السخاوي: «ما كان متنه مشهوراً براوٍ كسالم يبدل بواحد من الرواة نظيره في الطبقة كنافع... وقد قيل في فاعل هذا: يسرق الحديث، وربما قيل في الحديث نفسه: مسروق.

---

(١) الاقتراح ص٢٣٦.

(٢) الموقظة ص٦٠.

(٣) فتح المغيث ٢/٢١٩ - ٢٢٠.

قال: وفي إطلاق السرقة على ذلك نظر، إلا أن يكون الراوي المبدل به عند بعض المحدثين منفرداً به فيسرق الفاعل منه» ا.هـ[٣].

قلت: من ذلك قول ابن حبان، في إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن عيسى بن محمد ابن مسلمة: «كان يقلب الأخبار ويسرق الحديث فعمد إلى حديث تفرد به رجل واحد لم يره فجاء به عن شيخ آخر» ا.هـ[١].

لكن الظاهر أنه يكفي شهرة الحديث عن هذا الراوي ولا يشترط تفرده حتى يوصف من أبدل به راوياً غيره متعمداً بأنه سارق، وهذا ماتوحي به عبارة ابن حبان نفسه التالية في أحد الرواة، حيث قال: «يأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات ويسرق أحاديث الثقات ويلزقها بأقوام أثبات» ا.هـ[٢].

وكذا اكتفى ابن الصلاح بشهرة الحديث فقال عند بيانه للمقلوب: «وهو نحو حديث مشهور عن سالم جعل عن نافع ليصير بذلك غريباً مرغوباً فيه» ا.هـ[٣].

وههنا قضية مهمة[٤]: وهي أنه قد يقع وصف الراوي بسرقة الحديث لمجرد أنه أبدل – غلطاً ووهماً – راوياً مشهوراً بحديث براو آخر في طبقته، فهنا الوصف بالسرقة غير مطابق على الاصطلاح الذي ذكره ابن دقيق العيد والذهبي والسخاوي، لأنه وقع الإبدال وهماً لاعمداً، فينتج بناء على هذه المغايرة في استعمال المصطلح: نوع إبهام، في الجرح بالسرقة في كلام أئمة الجرح والعديل، لا بد من السعي لكشفه، قبل الحكم على الراوي بأنه كان يتعمد سرقة الحديث، وهي تساوي متروك الحديث،وقريبة إن لم تكن في درجة الوصف بوضع الحديث، كما تراه تحت مصطلح الحديث الموضوع من كلام سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ) رحمه الله!

---

(١) المجروحين ١/١١٩.

(٢) المجروحين ١/١٤٤.

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص٩١.

(٤) قواعد في علوم الحديث ص٤١٨.

وقد رأيت في الرواة:

١- عبد الملك بن الصباح الصنعاني، من رجال البخاري ومسلم، قال الخليلي (٤٤٦هـ) رحمه الله: «روى عن مالك (ت ١٧٩هـ) ويتهم بسرقة الأحاديث» اهـ[١]. قال ابن حجر في ترجمة عبد الملك هذا، متعقباً كلمة الخليلي: «هذا جرح مبهم، ولم أر له في البخاري سوى حديث واحد» ا.هـ[٢]. وقال أيضاً: «كذا قال؛ ولم أر في الرواة عن مالك للخطيب ولا الدارقطني أحداً يقال له عبد الملك بن الصباح فإن كان محفوظاً فهو غير المسمعي» ا.هـ[٣]. قلت: المهم أنه وصف الجرح بسرقة الحديث بكونه: جرحاً مبهماً!.

٢- قطن بن نسير أبو عباد الغبري .م.د.ت. كان أبو زرعة الرازي (ت ٢٦٤هـ) يحمل عليه. قال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله: «يسرقَ الحديث ويوصله» ا.هـ قال في التقريب: «صدوق يخطيء»[٤] قلت: فهذا لعله كان يخطيء ولا يتعمد فظن أنه يتعمد فوصف بالسرقة، أو أنهم ما كانوا يفرقون بين مصطلح (القلب) و(السرقة) بالتعمد وعدمه!.

٢٢ - المشتبه المقلوب: هذه التسمية لأحد أنواع علوم الحديث جاءت عند الحافظ العراقي (ت ٨٠٤هـ) رحمه الله في ألفيته: «المشتبه المقلوب»[٥]، وتابعه على هذه التسمية الحافظ السيوطي في ألفيته[٦].

وسماه ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) رحمه الله: «من وافق اسمه اسم والد الآخر واسم

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١/ ٢٨٠.

(٢) هدي الساري ص٤٢١.

(٣) تهذيب التهذيب ٦/ ٣٩٩.

(٤) ترجمته في: الكامل ٦/ ٢٠٧٥، المتروكين ٣/ ١٨، الديوان ص٣٢٧، الكاشف ٢/ ١٣٨، التهذيب ٨/ ٣٨٢، التقريب ص٨٠٢، الجامع ٢/ ٣٩٦.

(٥) ألفية العراقي مع شرحها التبصرة والتذكرة ٣/ ٢٢٣.

(٦) ألفية السيوطي في علم الحديث ٢٧٩.

(٧) الهداية في علم الرواية لابن الجزري مع شرحها الغاية للسخاوي ٢/ ٥٠٥.

والد الآخر اسمه »[٧].

وقد ذكر الحافظ ابن الصلاح رحمه الله هذا النوع الحديثي في كتابه وهو النوع السادس والخمسون: معرفة الرواة المتشابهين في الاسم المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب، فقال عن هذا النوع: « مثاله: (يزيد بن الأسود)، و (الأسود بن يزيد):

فالأول: يزيد بن الأسود الصحابي، (الخزاعي)، و(يزيد بن الأسود الجرشي)، أدرك الجاهلية، وأسلم، وسكن الشام، وذكر بالصلاح، حتى استسقى به معاوية في أهل دمشق، فقال: « اللهم إنا نستشفع إليك اليوم بخيرنا وأفضلنا ». فسقوا للوقت، حتى كادوا لا يبلغون منازلهم.

والثاني: (الأسود بن يزيد النخعي)، التابعي الفاضل.

ومن ذلك (الوليد بن مسلم)، و (مسلم بن الوليد).

فمن الأول: (الوليد بن مسلم البصري التابعي)، الراوي عن جندب بن عبد الله البجلي، والوليد بن مسلم الدمشقي المشهور، صاحب (الأوزاعي)، روى عنه (أحمد بن حنبل) والناس.

والثاني: (مسلم بن الوليد بن رباح المدني)، حدث عن أبيه وغيره، روى عنه عبد العزيز الدراوردي وغيره، وذكره (البخاري) في (تاريخه) فقلب اسمه ونسبه، فقال: (الوليد بن مسلم)، وأخذ عليه ذلك.

وصنف (الخطيب الحافظ) في هذا النوع كتاباً سماه « كتاب رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب » وهذا الاسم ربما أوهم اختصاصه بما وقع فيه مثل الغلط المذكور في هذا المثال الثاني، وليس ذلك شرطاً فيه، وأكثره ليس كذلك، فما ترجمناه به إذا أولى، والله أعلم » ا.هـ[١].

قلت: فهذا النوع لا يختص بالمقلوب وهماً أو عمداً، إنما هو أعم من ذلك إذ يشمل أسماء رواة اتفق اسم الواحد منهم مع اسم أبي الآخر، واسم أبيه لاسمه.

---

(١) علوم الحديث مع محاسن الاصطلاح ص٦٢٧.

وقال عن هذا النوع الحافظ السخاوي: «هذا فن حسن وهو موافقة اسم الراوي لاسم والد راوٍ آخر واسم أبيه لاسمه، فربما اتفق انقلاب أحدهما بحيث يكونان متفقين في الاسم واسم الأب» ا.هـ[١].

ومعرفة هذا النوع الحديثي من فوائدها: أمن توهم القلب[٢].

وقال السخاوي، أثناء كلامه عن المقلوب السندي: «ومن هذا القسم ما يقع الغلط فيه بالتقديم في الأسماء والتأخير كـ (مرة بن كعب) فيجعله (كعب بن مرة) و (مسلم بن الوليد) فيجعله (الوليد بن مسلم)، ونحو ذلك مما أوجبه كون اسم أحدهما اسم أبي الآخر. وقد صنف كل من الخطيب وشيخنا في هذا القسم خاصة» ا.هـ[٣].

٢٣- المضطرب: إذا روى الراوي الحديث وانقلب عليه إسناد متن بآخر فمرة رواه على الصواب ومرة انقلب عليه، فهو قد اضطرب في روايته. وكذا إذا ذكر اسم الراوي مرة على وجه ثم ذكره مرة أخرى على وجه آخر فقدم وأخر فهذا اضطراب في اسم الراوي وهو قلب! وفي الرواة: يوسف بن أسباط بن واصل الشيباني (ت ١٩٥هـ). وثقه ابن معين قال صدقة: «دفن يوسف بن أسباط كتبه فكان بعد تنقلب عليه فلا يجيء به كما ينبغي فاضطرب في حديثه روى عنه أبو الأحوص». قال البخاري: كان قد دفن كتبه فكان لا يجيء بحديثه كما ينبغي»[٤].

وفي الرواة: بشر بن رافع السلمي. صحابي، قلبه بعض الرواة فقال: «رافع بن بشر»،

---

(١) الغاية شرح الهداية ٢/٥٠٥.

(٢) فتح الباقي ٣/٢٢٣.

(٣) فتح المغيث ١/٣٢٦، وانظر ٤/٢٩٠.

(٤) ترجمته في: التاريخ الكبير ٨/٣٨٥، الجرح والتعديل ٩/٢١٨، الكامل ٧/٢٦١٤، الميزان ٤/٤٦٢، اللسان ٦/٣١٧، التهذيب ٩/٤٠٧.

(٥) الاستيعاب ١/٥٠٠.

عبَّر ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) عن قلب اسمه بالاضطراب، فقال: «يضطرب فيه» ا.هـ[٥].

يعني – والله أعلم – : أنه يضطربون في اسمه فمرة يقولون: بشر بن رافعٍ، ومرة يقولون: رافع بن بشر، وهذا قلب![١].

٢٤– الحديث المعضل والمنقطع والمرسل: لا علاقة في الظاهر بين وصف السند بالإعضال أو الانقطاع، ووصفه بالقلب! لكن وجدت سبط بن العجمي (ت ٨٤١هـ) رحمه الله يقول معلقاً على قول ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) رحمه الله: «يقلب الأسانيد» قائلاً: «فقوله: «يقلب الأسانيد» تقدم أنه نوع من الوضع إن تعمده، وإلا فمعضل لا يحتج به، وكذا رفع الموقوفات، والله أعلم» ا.هـ[٢].

قلت: ومحل الشاهد قوله: «.... وإلا فمعضَل...»، فما معنى هذا؟

وجدت الشيخ طاهر الجزائري (ت ١٣٣٨هـ) رحمه الله يقول: «قد وقع في كلام بعض علماء الحديث استعمال المعضل فيما لم يسقط فيه شيء من الإسناد أصلاً، وذلك فيما فيه إشكال من جهة المعنى، مثال ذلك: مارواه الدولابي في الكنى من طريق خليد بن دَعْلَج، عن معاوية بن قرّة عن أبيه مرفوعاً: «من كانت وصيته على كتاب الله كانت كفارة لما ترك من زكاته» وقال: هذا مُعْضِل يكاد يكون باطلاً.

والظاهر أنه هنا بكسر الضاد، من قولهم: أعضل الأمر إذا اشتد واستغلق، وأمر معضل لا يهتدى لوجهه» ا.هـ[٣].

قلت: والحال هنا كذلك، فوصفه بـ«المعضل» من شدة استغلاقه، ووجهه: أن الحديث إذا لم يظهر لك تعمّد الراوي قلبه، ولكن سنده مختلق أو مركب عليه، أو متنه مختلق أو مركب عليه، أو في السند راوٍ أبدل بآخر في طبقته، أو براوٍ لم تتبين من هو ويحتمل أنه مختلق، فإن هذا يشير إلى وقوع الوضع، والراوي لم يوصف بالوضع، وكل ما

---

(١) انظر الإصابة ١/٥٢٩.

(٢) الكشف الحثيث ص٢٧٣.

(٣) توجيه النظر ١/٤٠٨.

عندك عن الراوي أنه لم يتعمد الوضع، فهذا الحال مستغلق معضل، والله أعلم!.

وخطر في ذهني الآن: أنه يمكن – والعلم عند الله – أن يتداخل المقلوب وأنواع الانقطاع في السند ومنها المعضل، وذلك إذا أبدل الراوي في السند راوياً بآخر في طبقته فقد يكون هذا الراوي لم يسمع من الشيخ المروي عنه، فإذا كان بينه وبينه راو فهذا منقطع، وإذا كان بينه وبينه راويان على التوالي فهذا معضل، وسيأتي التدليس، وهو من صور الانقطاع، فهذا تداخل بين المقلوب والمنقطع والمعضل!

ومن التداخل بين المقلوب والمرسل أن ينقلب اسم الراوي كما في مشتبه المقلوب، ويكون الاسم المقلوب لصحابي فيظن المرسل مقلوباً، والعكس صحيح!.

وانظر من الأنواع والاصطلاحات التي تتداخل مع المقلوب: الاتصال.

٢٥– المعكوس: جاء في كلام السراج البُلْقيني (ت ٨٠٥هـ) رحمه الله، حيث قال عن صورة القلب في المتن: «يمكن أن يسمى ذلك بالمعكوس، فينبغي أن يفرد بنوع خاص ولكن لم أر من تعرض له» ا.هـ[١].

فهو يسمي ما اصطلح ابن الجزري رحمه الله على تسميته بـ(المنقلب)، يسميه بـ(المعكوس)، وفي كلام ابن الجزري ما يشعر بأنه يرى أيضاً أن المنقلب قد انعكس!.

انظر مصطلح (المنقلب).

٢٦– المعلول: قال ابن حجر: «كل مقلوب لا يخرج عن كونه معللاً أو شاذاً، لأنه إنما يظهر أمره بجمع الطرق واعتبار بعضها ببعض، ومعرفة من يوافق ممن يخالف فصار المقلوب أخص من المعلل والشاذ، والله أعلم» ا.هـ[٢].

قلت: فالقلب من علل الحديث لأنه إنما يكشف عنه بجمع طرق الحديث والنظر فيها واعتبار رواية الراوي برواية غيره من الثقات، ويتحدد عن طريق ذلك نوع المخالفة التي وقع فيها، فإن وقعت بالإبدال في المتن أو السند فهو المقلوب، وهذا محل التداخل بين المعلول

(١) محاسن الاصطلاح ص٢٨٦.

(٢) النكت لابن حجر ٢/ ٨٧٤.

والمقلوب.

ويتقرر هذا ببيان مرتبة الحديث المقلوب، فأقول:

الحديث المقلوب إما أن يقع وهماً أو عمداً بقصد الإغراب أو بقصد الامتحان.

ووقوعه بقصد الامتحان خارج البحث هنا، إذ في مثل هذه الحالة لا تطلب مرتبة الحديث المقلوب! ويبقى وقوع القلب وهماً أو عمداً بقصد الإغراب، فما هي مرتبة الحديث في هذه الحال؟

الجواب: القلب عمداً بقصد الإغراب من أقسام الموضوع، وهذه جملة راجع تفاصيلها في تداخل المقلوب مع الحديث الموضوع.

ويبقى: ما هي مرتبة الحديث المقلوب وهماً من الراوي؟

والجواب: الحديث المقلوب عموماً لا يخرج عن كونه معلولاً أو شاذاً كما قال ابن حجر[١].

ولكن هل كل شذوذ أو علة يخرج الحديث عن حيز القبول؟

أو بعبارة أخرى: هل كل علة أو شذوذ تقدح في ثبوت الحديث؟

الجواب: قد حرر أهل العلم أن وصف العلة والشذوذ المشترط انتفاؤه عن الصحيح والحسن إنما هو العلة القادحة والشذوذ القادح.

ومعنى هذا الكلام: أنه قد يجتمع وصف الصحة والحسن مع العلة والشذوذ بشرط أن لا تكون العلة قادحة، ولا يكون الشذوذ قادحاً![٢].

وعليه، فقد يجتمع وصف القلب والاضطراب مع الصحة أو الحسن، بشرط أن لا يكون القلب والاضطراب قادحاً[٣].

نعم إذا كان القلب قادحاً فالحديث ضعيف.

---

(١) وسبقت عبارته بذلك في أول هذا المصطلح!.

(٢) انظر: النكت لابن حجر ١/ ٢٣٥، فتح المغيث ١/ ١٨-١٩، تدريب الراوي ١/ ٦٥ - ٦٦.

(٣) اليواقيت والدرر ٢/ ٩٨ - ٩٩.

٢٧- المقبول (الصحيح لذاته ولغيره والحسن لذاته ولغيره): قد يجتمع وصف الحديث بالصحة أو الحسن مع وصفه بالقلب إذا كان القلب لا يقدح فيْ وصف القبول، كأن يكون القلب قد وقع في سند الحديث في اسم راوٍ وعرف وكان في حيز القبول، أو أن يقع القلب في لفظ من الحديث وعرف، وهو لا يؤثر على معنى الحديث ، وحينئذ يكون هذا القلب من نوع العلة غير القادحة التي قد تجتمع مع وصف القبول في الحديث.

انظر: المعلول!

٢٨- المنكر(منكر الحديث) (في حديثه مناكير) (النكارة): إذا خالف الراوي الضعيف رواية المقبولين فإن مخالفته هذه تكون من نوع (المنكر).

والراوي إذا كان ضعيف الضبط والحفظ وقلب في روايته متناً أو سنداً فإن قلبه هذا مخالفة لرواية المقبولين فحديثه المقلوب هذا منكر! ويقال عنه: في حديثه مناكير، أو تنكر وتعرف، فيرد المنكر من حديثه ولا يرد كل حديث الشيخ!

فإن غلب على روايته هذه المقلوبات في حديثه فهو منكر الحديث، ويُترك حديثه!

ذكر لمحمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ) أحاديث رواها محمد بن المسيب الأرغيناني عن أبي يحيى الوقار المصري فقال: «قد كتبنا عن هذا الشيخ بمصر ثم تركت حديثه لغلبة المناكير عليه»[١].

وهذا محل تداخل المقلوب بالحديث المنكر، يوصف الراوي بأنه (منكر الحديث) أو (في حديثه مناكير) أو (تنكر وتعرف) أو (فيه نكارة).

وقد لا حظت في تراجم الرواة الموصوفين بقلب الحديث وسرقته أنه نادراً ما يسلم راو منهم من أن يصفه أحد أئمة الجرح والتعديل بأن في حديثه نكارة، أو أنه منكر الحديث أو نحو ذلك من العبارات السابقة!.

وقد يوصف تفرد الراوي المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعّف في بعض

---

(١) الكفاية ص١٤٣.

(٢) النكت لابن حجر ٢/ ٦٧٥.

مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد، يوصف بأنه منكر ولو دون وجود مخالفة[٢].

بل قد يوصف تفرد الصدوق والثقة بذلك!

قال الذهبي (ت ٧٤٨هـ) رحمه الله: «الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها. اللهم إلا أن يتبين غلطه ووهمه في الشيء، فيعرف ذلك، فانظر إلى أصحاب رسول اللهﷺ الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، فيقال: هذا الحديث لا يتابع عليه. وكذلك التابعون، كل واحد عنده ماليس عند الآخر من العلم. وما الغرض هذا، فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث.

---

(١) كذا أطلق هنا، وقال في الموقظة ص٧٧: «فهؤلاء الحفاظ الثقات إذا انفرد الرجل منهم من التابعين،فحديثه صحيح. وإن كان من الأتباع قيل: صحيح غريب. وإن كان من أصحاب الأتباع قيل غريب فرد. ويندر تفردهم، فتجد الإمام منهم عنده مئتا ألف حديث لا يكاد ينفرد بحديثين ثلاثة، ومن كان بعدهم فأين ما ينفرد به ما علمته. وقد يوجد. وقال: اليقظ الثقة المتوسط المعرفة والطلب فهو الذي يطلق عليه أنه ثقة، وهم جمهور رجال الصحيحين، فتابعيهم، إذا انفرد بالمتن خرج حديثه ذلك في الصحاح. وقد يتوقف كثير من النقاد في إطلاق الغرابة مع الصحة في حديث أتباع الثقات. وقد يوجد بعض ذلك في الصحاح دون بعض»ا.هـ.

(٢) كذا أطلق رحمه الله، وقال في الموقظة ص٤٢: «المنكر وهو ما انفرد الراوي الضعيف به. وقد يعد مفرد الصدوق منكراً».

وقال في الموقظة ص٧٧-٧٨: «وقد يسمي جماعة من الحفاظ الحديث الذي ينفرد به مثل هشيم وحفص بن غياث منكراً. فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة أطلقوا النكارة على ما انفرد به، مثل عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التبوذكي، وقالوا:هذا منكر. فإن روى أحاديث من الأفراد المنكرة، غمزوه ولينوا حديثه، وتوقفوا في توثيقه. فإن رجع عنها وامتنع من روايتها وجوز على نفسه الوهم فهو خير له وأرجح لعدالته. وليس من حد الثقة: أنه لا يغلط ولايخطيء، فمن الذي يسلم من ذلك غير المعصوم الذي لا يقر على خطأ»؟.

قلت: وكلامه يدل على أن الأمر في ذلك ليس قاعدة مطردة، إنما مرجعه إلى القرائن في كل رواية بحسبها، فليس كل ما ينفرد به الثقة صحيحاً، وليس كل ما ينفرد به الصدوق منكراً، بل الأمر يتوقف على القرائن في كل رواية بحسبها. كما أن كلامه واضح الدلالة – إن شاء الله تعالى – على أن التفرد والغرابة لا تجامع الضعف دائماً، تأمل.

وأن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحاً غريباً [١].

وأن تفرد الصدوق ومن دونه يعد منكراً [٢].

وأن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يوافق عليها لفظاً أو إسناداً يصيِّره متروك الحديث» ا.هـ[١].

ونقل عن ابن رجب قوله رحمه الله: «انفراد الراوي بالحديث - وإن كان ثقة - هو علة في الحديث، يوجب التوقف فيه، وأن يكون شاذاً ومنكراً إذا لم يرو معناه من وجه يصح.

وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين كالإمام أحمد ويحيى القطان، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني وغيرهم» ا.هـ[٢].

وعبارات الجرح والتعديل تارة تكون حكماً عاماً على حال الراوي، وتارة تكون حكماً خاصاً في بيان حال رواية بعينها أو طريقاً بعينه، ويعرف هذا عن طريق النظر في مخرج وصيغة السؤال الذي أجاب فيه الإمام بعبارته جرحاً أو تعديلاً، وباعتبار كلامه مع كلام الأئمة الآخرين، ومن ذلك قولهم في الراوي: (منكر الحديث)[٣]، فإن لها معنيين:

المعنى الأول: أنها وصف في الرجل يقتضي كثرة المناكير في روايته حتى استحق بها الترك لحديثه.

المعنى الثاني: أنها وصف لبعض حديث الرجل الذي لم يصل إلى درجة الضبط المعتبرة في الصحيح أو الحسن فيتفرد بالحديث، أو مع تفرده يخالف فيه غيره، فهو حكم خاص على بعض حديث الراوي لا على جميع حديثه، لا يلزم منه الحكم بتضعيف الراوي.

وقد قال الذهبي في ترجمة أحمد بن عتاب المروزي من كتابه الفذ «ميزان الاعتدال»: «ما كل من روى المناكير يضعف» ا.هـ[٤].

---

(١) ميزان الاعتدال ٣/ ١٤٠ - ١٤١.

(٢) نقله عنه جمال الدين يوسف بن عبد الهادي في كتابه: «سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث» ص٢٨.

(٣) انظر للتوسع الموقظة ص٧٧-٧٨، الرفع والتكميل ص١٩٩-٢١٢.

(٤) ميزان الاعتدال ١/ ١١٨.

ونقل السخاوي وتبعه اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) رحمهما الله عن الذهبي رحمه الله عبارة أخرى تناسب المقام – وإن لم أجدها في محلها الذي أشير إليه – نقل أن الذهبي قال: «قولهم: منكر الحديث لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث» ا.هـ[1].

قلت: يساعده ماتجده في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري، قال فيه البخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث» ثم تجد قول الساجي: «صدوق وفي بعض أحاديثه مناكير»[2].

وفي الرواة مصعب بن شيبة نقل في ترجمته: «قال أحمد: روى أحاديث مناكير. وقال النسائي: منكر الحديث، وقال النسائي في موضع آخر: «في حديثه شيء» ا.هـ[3].

٢٩–المنقلب: جاء هذا النوع الحديثي في اصطلاح خاص بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) رحمه الله، حيث اصطلح أنه إذا كان الحديث على وجه فينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه وربما انعكس، أن يسميه (المنقلب). بمعنى أنه خص القلب المتني على هذه الصورة باسم (المنقلب) ولم يدرجه في المقلوب!

قال ابن الجزري يرحمه الله:

والخبر المقلوب أن يكون عن ... سالم يأتي نافع ليرغبن

وقيل فاعل هذا يسرق ... ثم مُركب على ذا أطلقوا

قلت: وعندي أنه الذي وضع ... إسناد ذا لغيره كما وقع

للحافظ البخاري في بغداد ... والمزي أيضاً بابن عبد الهادي

منقلب وأصله كما يجب ... يسبق لفظ الراو فيه ينقلب

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي ٢/١٢٦، الرفع والتكميل ص٢٠١.

(٢) لسان الميزان ٣/٣٦٢.

(٣) تهذيب التهذيب ١٠/١٦٢.

(٤) الهداية في علم الرواية مع شرحها الغاية للسخاوي ١/٣٣٩ – ٣٤٣.

كمثل للفارس سهمين للفرس للنار ينشي الله خلقاً انعكس

إن ابن مكتوم ليل يُسْمَع وقبل جمعة يصلي أربعْ[٤]

ويلاحظ أنه ذكر صورة القلب في المتن التي هي: «أن يكون الحديث على وجه فينقلب بعض لفظه على الراوي فيتغير معناه وربما انعكس»[١]، وسماها بـ«المنقلب».

وفرّق بينه وبين المقلوب. وأشار رحمه الله أن في قلب المتن عكساً للمتن.

وتابعه على هذا الاصطلاح القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) رحمه الله[٢].

٣٠- الحديث الموضوع و(وصف الراوي بوضع الحديث): من صور المقلوب ما يتداخل فيه مع الحديث الموضوع، بل ويوصف فاعله بالوضع!

قال سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ) رحمه الله: «الذي ظهَر لي أن إبدال رجل برجل عمداً وضع والله أعلم» ا.هـ[٣].

وقال أيضاً رحمه الله: «اعلم أن قلب الإسناد ضرب من الوضع، هذا إذا تعمده فإن كان عن تغفيل فلا إثم عليه، ولكن يزول عن الاحتجاج به» ا.هـ[٤].

وقال أيضاً رحمه الله: «إن قلب الإسناد وضع، وإن كان خطأ منه فليس بوضع» ا.هـ[٥].

قلت: ومعنى هذا أن سبط ابن العجمي يرحمه الله يرى أن القلب إذا وقع عمداً بأي صورة من صوره مادام في الإسناد فهو وضع! لكن يلاحظ أنه لم يذكر من صور قلب الإسناد إلا صورتين وهما صورة إبدال راوٍ براوٍ، وإبدال سند بسند، ويبقى من صور قلب

---

(١) الغاية شرح الهداية ١/٣٤٣.

(٢) قواعد التحديث ص١٢٦.

(٣) الكشف الحثيث ص١٧٧.

(٤) الكشف الحثيث ص١٨٣.

(٥) الكشف الحثيث ص١٩٨.

الإسناد قلب اسم الراوي بالتقديم والتأخير ونحوه، فهذا لم يذكر في كلامه، وعليه فليقتصر في فهم كلامه على الصورتين الأوليين، وذلك لتداخل الصورة الثالثة من صُور قلب الإسناد (وهي إبدال اسم الراوي بالتقديم والتأخير ونحوه) بنوع آخر من أنواع علوم الحديث وهو (تدليس الشيوخ)، وسيأتي بيانه قريباً إن شاء الله تعالى.

والسؤال: هل يرى سبط ابن العجمي يرحمه الله أن القلب في الإسناد في هاتين الصورتين في درجة الوضع فهو من الحديث الموضوع؟

الجواب: جاء في كلام له حيث قال ـ عليه من الله الرحمة والرضوان ـ لما ذكر أصناف الوضاعين: «وضرب يقلبون سند الحديث ليستغرب، فيُرْغَب في سماعه منهم، وهذا الضرب لم أذكر منهم إلا القليل (يعني: في كتابه الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث) وإن كان وضع السند كوضع المتن، إلا أنه أخف منه، فإني لا أذكر منهم غالباً أحداً إلا أن يصرّح فيه بالوضع، والقالبون جماعة» ا.هـ[1].

وقال رحمه الله: «اعلم أن القلب عامداً وضع، كما تقدم أنه ضرب من الوضع، غير أنه أخف، وإن عمل هذا تغفيلاً لم يكن حجة، والله أعلم» ا.هـ[2].

ولما ذكر الحافظ ابن حجر أصناف الوضاعين قال: «الصنف الثالث: مَنْ حمله الشره ومحبة الظهور على الوضع ومن رق دينه من المحدثين فيجعل بعضهم للحديث الضعيف إسناداً صحيحاً مشهوراً كمن يدّعي سماع من لم يسمع وهذا داخل في قسم المقلوب» ا.هـ[3].

قلت: بين القلب والوضع عموم وخصوص من جهة، فبعض المقلوب موضوع، وبعض الموضوع مقلوب[4].

فكل تعمد قلب في الإسناد على الصورتين السابقتين هو وضع، وليس كل وضع قلباً!

---

(١) الكشف الحثيث ص٢٩.

(٢) الكشف الحثيث ص١٦٦.

(٣) النكت لابن حجر ٢/ ٨٥٢.

(٤) ظفر الأماني ص٤١١.

أما إن وقع القلب بإبدال اسم الراوي بالتقديم والتأخير ونحوه فهو من نوع التدليس!

وهذا التداخل بين الموضوع والمقلوب، يجعلنا نقول باتخاذ الاحتياط والتأني في وصف الراوي الذي يقلب الحديث بالتعمد فيه ما لم ينص على ذلك الأئمة، وبالله التوفيق!

وقد رأيت في الرواة من يصفه بعض الأئمة بالوضع، والواقع أنه في محل الصدق، وجاء في وصفه ما يدل على قبوله في الجملة، ممايدل على أن ما وقع منه من قلب إنما وقع منه وهماً لا عمداً، فظن – والله أعلم– أنه يتعمد فوصف بالوضع!.

من هؤلاء:

١– الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي، الكوفي، كنيته أبو وكيع .بخ .م .ت .ق . قال البخاري (ت ٢٥٦هـ) رحمه الله: «صدوق». قال ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل. وزعم يحيى بن معين أنه كان وضاعاً للحديث». قال ابن عدي (ت ٣٦٥هـ) رحمه الله: «حديثه لا بأس به، وهو صدوق. ولم أجد في حديثه منكراً فأذكره، وعامة ما يرويه عنه ابنه وكيع، وقد حدث عنه غير وكيع الثقات من الناس». قال البرقاني سألت أبا الحسن (الدار قطني ت ٣٨٥هـ) عن الجراح أبي وكيع؟ فقال: ليس بشيء هو كثير الوهم .قلت :يعتبر به؟ قال: لا . قال في الكاشف: «وثقه أبو داود ولينه بعضهم». قال في التقريب: «صدوق يهم»[1].

٢– الحسن بن مدرك الطحان أبو علي الحافظ .خ .س .ق . كَذّبه أبو داود (ت ٢٧٥هـ)رحمه الله، ووثقه غيره، قال أحمد بن الحسين الصوفي الصغير: «كان ثقة». روى أبو عبيد الآجري عن أبي داود أنه قال: الحسن بن مدرك كذاب كان يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها على يحيى بن حمّاد». وفهد بن عوف هذا كذاب متروك، فهذا الحسن قد وضع بعض السند، وقد صرحوا بأن وضع الإسناد وضع، وكذا وضع بعضه. كذا في الكشف الحثيث. قال في هدي الساري: «إن كان مستند أبي داود في تكذيبه هذا الفعل

---

(١) ترجمته في: المجروحين ١/ ٢١٩، الكامل ٢/ ٥٨٤، الكاشف ١/ ٢٩٠، التهذيب ٢/ ٦٦، التقريب ص١٩٦، الجامع ١/ ١٢٤.

فهو لا يوجب كذباً، لأن يحيى بن حماد وفهد بن عوف جميعاً من أصحاب أبي عوانة فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف إن كان من جملة مسموعه فحدثه به أَوْ لا فكيف يكون بذلك كذاباً؟! وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً وهما ما هما، وقد أخرج عنه البخاري أحاديث يسيرة من روايته عن يحيى بن حماد مع أنه شاركه في الحمل عن يحيى بن حماد وفي غيره من شيوخه. قلت: فهو كان يقلب لا بقصد التلقين ولا لضعف ضبطه، إنما كان يقلب بغرض السؤال هل سمع يحيى بن حماد هذا عن الشيخ أم لا؟[1]. فظن ذلك وضعاً منه!.

٣- سويد بن عمرو الكلبي أبو الوليد الكوفي. م.ت.س.ق. وثقه ابن معين (ت ٢٣٣هـ) وغيره. قال العجلي (ت ٢٦١هـ) رحمه الله: «كوفي ثقة ثبت في الحديث، وكان رجلاً صالحاً متعبداً». قال ابن حبان: «كان ممن يقلب الأسانيد ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية، لا يجوز الاحتجاج به بحال. قال الذهبي (ت٧٤٨هـ) رحمه الله: «أما ابن حبان فأسرف واجترأ فقال: كان يقلب الأسانيد ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية». قلت: كلام ابن حبان صريح في نسبة الوضع إليه، وحال الرجل ليس كذلك. قال في الكاشف: «وثقوه» قال في التقريب: «ثقة... أفحش ابن حبان القول فيه، ولم يأت بدليل»[2].

هذا تمام ما يسّره الله تعالى لي، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) ترجمته في: تهذيب الكمال (المخطوط) ١/٢٧٩، ميزان الاعتدال ١/٥٢٣، الكاشف ١/٣٣٠، الكشف الحثيث ص٩٥، هدي الساري ص٣٩٧، تهذيب التهذيب ٢/٣٢٣، التقريب ص٢٤٣.

تنبيه: كلام أبي داود لم أجده في المطبوع من سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود.

وقد اختلفت كلمة «فيقلبها» في النص المنقول عن أبي داود، فجاءت كما أثبتها في ميزان الاعتدال، والكشف الحثيث، وهدي الساري، وهو الصواب، ووقعت في تهذيب الكمال (المخطوط): «فيعلقها»، وفي طبعة بشار عواد: «فيلقنها»، وفي تهذيب التهذيب: «فيلقيها».

ويدل على أن صوابها: «فيقلبها» تفسير ابن حجر المذكور عنه من كتابه هدي الساري، وبالله التوفيق.

(٢) ترجمته في: ثقات العجلي ١/٤٤٣، المجروحين ١/٣٥١، الميزان ٢/٢٥٣، الكاشف ١/٤٧٣، الكشف الحثيث ص١٣١، التقريب ص٤٢٤، التهذيب ٤/٢٧٧، الجامع ١/٣٦١.

فهرست المصادر والمراجع

- الآداب للبيهقي، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ.
- الإرشاد للخليلي، تح: د. محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
- الاستيعاب لابن عبد البر بحاشية الإصابة.
- الإصابة لابن حجر، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٨هـ.
- الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد، تح: د. قحطان الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ.
- ألفية السيوطي في علم الحديث، تصحيح وشرح أحمد شاكر، دار الباز، مكة.
- الأمثال في الحديث لأبي الشيخ، تح: عبد العلي عبد الحميد، الدار السلفية، الهند، ط١، ١٤٠٢هـ.
- تاريخ بغداد للخطيب، مصورة دار الكتب العلمية.
- التاريخ الكبير للبخاري، مصورة المكتبة الإسلامية، تركيا.
- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لولي الدين العراقي، تح: عبد الله نوارة، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.
- تدريب الراوي للسيوطي، تح: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار إحياء السنة، ط٢، ١٣٩٩هـ.
- ترتيب مسند الشافعي للسندي، دار الكتب العلمية، ١٣٧٠هـ.
- تقريب التهذيب لابن حجر، تح: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف، دارالعاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ.
- التقييد والإيضاح للعراقي، دار الفكر، ١٤٠١هـ.
- التلخيص الحبيرلابن حجر، المطبعة العربية، باكستان.

-التمهيد لابن عبد البر = فتح المالك.

- التنكيل للمعلمي، باكستان، ط١، ١٤٠١هـ.

- تهذيب التهذيب لابن حجر، الهندية.

- تهذيب الكمال للمزي، صورة المخطوطة، دار المأمون للتراث.

- توجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائري، بعناية أبي غدة، ط١، ١٤١٦هـ.

- الثقات لابن حبان، الهندية.

- جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي، تح: حمدي السلفي، عالم الكتب.

- الجامع الصحيح للبخاري، مع فتح الباري، السلفية.

- الجامع الصحيح لمسلم، طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث.

- الجامع في الجرح والتعديل، جمع السيد أبي المعاطي وزملائه، عالم الكتب، ١٤١٢هـ.

- الجامع للخطيب، تح: د.الطحان، مكتبة المعارف، ١٤٠٣هـ.

- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، الهندية.

- الجوهر النقي لابن التركماني، مع السنن الكبرى للبيهقي.

- حلية الأولياء لأبي نعيم، مصورة دار الكتب العلمية.

- ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين، تح: حماد الأنصاري، أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ.

- الرفع والتكميل للكندي، تح: أبي غدة، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٠٧هـ.

- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، تح: د. عبد العليم البستوي، دار الاستقامة مكة، ط١، ١٤١٨هـ.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني، ج٢، المكتب الإسلامي، وج٤، المكتبة الإسلامية، عمان.

– سنن أبي داود، تح: الدعاس، دار الحديث، ط١، ١٣٨٨هـ .

– السنن الكبرى للبيهقي، الهندية.

– الضعفاء الكبير للعقيلي، تح: القلعجي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ .

– [كتاب] الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ .

– ظفر الأماني للكنوي، تح: تقي الدين الندوي، دار القلم، الإمارات، ١٤١٥هـ.

– علل الحديث لابن أبي حاتم، دار المعرفة، ١٤٠٨هـ.

–العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، تح: د. طلعت قوج وإسماعيل جراح، تركيا، ١٩٨٧هـ .

– علوم الحديث لابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، المكتبة العلمية، ١٤٠١هـ.

– الغاية في شرح الهداية للسخاوي، تح: محمد سيدي محمد محمد الأمين، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ.

– الفوائد في حلاوة الأسانيد للسيوطي، تح: رمزي دمشقية، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٠هـ .

– فتح الباري لابن حجر، السلفية.

– فتح الباقي لزكريا الأنصاري ومعه شرح التبصرة والتذكرة للعراقي، دار الكتب العلمية.

– فتح المالك البر بتبويب التمهيد لابن عبد البر لمصطفى صميدة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.

– فتح المغيث للسخاوي، تح: علي حسين علي، الجامعة السلفية ببنارس، ط١، ١٤٠٧هـ.

– الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب، تح: محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، ط١، ١٤١٨هـ .

– الفوائد المجموعة للشوكاني، تح: المعلمي، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٩٨هـ .

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

- قواعد التحديث للقاسمي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٩هـ .
- الكاشف للذهبي ومعه حاشية سبط ابن العجمي، تح: محمد عوامة، ط١، ١٤١٣هـ
- الكامل لابن عدي، دار الفكر، ط١، ١٤٠٤هـ .
- كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ
- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لبرهان الدين الحلبي، تح: صبحي السامرائي، عالم الكتب، ط١،١٤٠٧هـ .
- الكفاية للخطيب، تح: المعلمي، الهندية.
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال، تح: د.عبد القيوم عبد رب النبي، الإمدادية، ط٢، ١٤٢٠هـ .
- لسان الميزان لابن حجر، الهندية.
- اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف، تح: محمد علي سمك، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ .
- [كتاب] المجروحين لابن حبان، تح: محمود إبراهيم زايد، دار الباز، مكة.
- محاسن الاصطلاح للبلقيني، تح: بنت الشاطىء، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤١١هـ .
- المحدث الفاصل للرامهرمزي، تح: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، ط١، ١٣٩١ .
- المدخل إلى كتاب الإكليل للحاكم، تح: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة.
- المراسيل لابن أبي حاتم، تعليق: أحمد الكاتب، دار الكتب العلمية، ط١،١٤٠٣هـ .
- المستدرك للحاكم ومعه مختصره للذهبي، مصورة دار الكتاب العربي.

ورجعت إلى طبعة أخرى باعتناء عبد السلام علوش، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ، وتتميز الإحالة إلى هذه الطبعة بذكر رقم الحديث مع الجزء والصفحة.

- مسند أحمد بن حنبل، الميمنية، وإذا رجعت إلى طبعة مؤسسة الرسالة صرحت.
- مسند أبي يعلى، تح: حسين أسد، دار المأمون، ط١، ١٤٠٤هـ .

– المسند المستخرج على صحيح مسلم لأبي نعيم، تح: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ .

– مشاهير علماء الأمصار لابن حبان، مصورة دار الكتب العلمية.

– المصباح في أصول الحديث لقاسم الأندجاني، مكتبة الزمان، المدنية، ط٢، ١٤٠٨هـ

– معجم الجرح والتعديل لرجال السنن الكبرى مع دراسة ضافية لمنهج البيهقي في نقد الرواة في ضوء السنن الكبرى لنجم عبد الرحمن خلف، دار الراية، ط١، ١٤٠٩هـ .

– معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تح: عبد السلام هارون، مصورة دار الكتب العلمية.

– معرفة الثقات للعجلي، تح: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار بالمدينة، ط١، ١٤٠٥هـ.

– معرفة علوم الحديث للحاكم، تح: معظم حسين، بيروت، ١٩٧٧م.

– المقاصد الحسنة للسخاوي، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت.

– الموقظة للذهبي، تح: أبي غدة، ط١، ١٤٠٥هـ.

– ميزان الاعتدال للذهبي، تح: البجاوي، مصورة دار المعرفة.

– نزهة النظر لابن حجر، تح: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق ط٢، ١٤١٤هـ .

– نصب الراية للزيلعي، نشر المكتبة الإسلامية، المدينة، ١٤٠٤هـ .

– النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، تح: ربيع المدخلي، ط٢، ١٣٩٣هـ .

– الوسيط في علوم الحديث لأبي شهبة، عالم المعرفة، جدة، ط١، ١٤٠٣هـ .

– اليواقيت والدرر للمناوي، تح: المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٢٠هـ